GIEM

164
2026

معيار الإنفاق بين صلاح العقيدة وفسادها

أنموذج الإنفاق في القرآن الكريم

Volume No. 164, FEBRUARY 2026 - SHABAAN 1447

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرسة السويسرية للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال – ألمانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: من أحياء دمشق الياسمين ٧

بريشة محمد حسان السراج

معيار الإنفاق بين صلاح العقيدة وفسادها ٨

أنموذج الإنفاق في القرآن الكريم

د. سامر مظهر قنطقجي

Digital Islamic Banking: Can Tunisia Lead in Africa? ١٣

and the future of ,fintech innovation ,first Sharia banks–Exploring mobile blockchain sukuk

Dr. Mohamed Ben Youssef

البنوك تُطوّر حضوراً غير مصرفي لإدارة احتياجات السيولة بشكل أفضل ١٧

Nicola Cetorelli

Saketh Prazad

التنمية الاقتصادية هي أضمن طريق لتحقيق القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ٢٣

اندروميت جيل

تأثير الإنتخابات البرلمانية في العراق على الاقتصاد العراقي ٢٧

قراءات اقتصادية في كتابي الجديد المعركة من أجل صوت

أحمد فؤاد شكري

تأخّر الإنجاب في أوروبا ٣١

أي دولة تتصدّر القائمة؟

Gabriela Galvin

السياسات الجمركية الفاعلة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية ٣٣

أثرها على الاسعار والاقتصاد وتهيئة المناخ الإستثماري

د / فياض حمزة رملي أرباب

كيف يُمكن للعملات المستقرة والابتكارات المالية الأخرى أن تُعيد تشكيل الاقتصاد العالمي ٤١

Gita Bhatt

مدفوعات ديون البلدان النامية تسجل أعلى مستوى لها في ٥٠ عامًا وخلال السنوات ٢٠٢٢–٢٠٢٤ . ٤٤

البنك الدولي : أكبر مؤسسة تمويل تدعم ٧٨ بلداً من البلدان الأكثر تعرضًا للمخاطر والمعاناة

World Bank

هل يوحد خطر الانهيار المالي الداهم الفرنسيين؟..... ٤٧

الدين العام لفرنسا يرتفع ٥٠٠٠ يورو في الثانية ومعدل الفقر يطال ١٥٪ من السكان

توفيق شنبور

الذكاء الاصطناعي صغير الحجم وأثره الكبير..... ٥٣

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لأغراض التنمية

سانغبو كيم

كريستين جينواي تشيانغ

الذكاء الاصطناعي وجودة التعليم والتحول الرقمي في الهند : دراسة تاريخية أكاديمية..... ٥٧

م . د . حنان محمود عبد الرحيم

دليل التخطيط الحديث طويل الأجل:..... ٧٢

كيف تُترجم الشركات الرائدة استراتيجيتها إلى خارطة طريق لخمس سنوات

Anders Liu-Lindberg

مسؤولية محامٍ استند في مذكراته إلى سوابق وأحكام قضائية غير حقيقية ناتجة عن استخدام أدوات بحث قائمة على الذكاء الاصطناعي..... ٧٩

Dr. Habib Al Mulla

هل تُقلص الشركات من توظيف الموظفين بسبب الذكاء الاصطناعي؟..... ٨١

Jaison R. Abel

Richard Deitz

Natalia Emanuel

Ben Hyman

التمويل فى ظل استلام الأصل بعد فترة محددة..... ٨٨

أوهاج بادنين عمر

هدية العدد : هدية العدد : دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية ٩١

لمؤلفه : د . محمد محمد مظهر أحمد

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: من أحياء دمشق الياسمين

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

معيار الإنفاق بين صلاح العقيدة وفسادها

أنموذج الإنفاق في القرآن الكريم

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

إن عقلنة الأعمال، أو أنسنتها، هو توجه حاول الاقتصاد التقليدي تغطيته بعد توحش عالم الأعمال في ظل الرأسمالية المتوحشة وتوجهها نحو احتكار القلة، فتحول الصراع بين الشركات والحكومات لتطويع الأعمال نحو العقلانية والإنسانية. فنشأت في الربع الأخير من القرن الماضي مفاهيم المحاسبة الاجتماعية[1] ثم تطورت إلى محاسبة البيئة ومثيلاتها، ثم بدأ مجتمع الأعمال بتسويق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية حتى صارت التقارير المالية تنشر مساهمة شركاتها في تلك المسؤولية.

وهذا تطور محمود، لأنه يمُثل إطاراً استراتيجيًا يساعد المؤسسات على تحقيق التوازن بين الربحية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، لجعل الشركات أكثر شفافية وأكثر مسؤولية تجاه المجتمع. وهذا حقٌ طبيعيٌ.

جاءت تلك المفاهيم كرد فعل على إساءة الشركات لمحيطها ومجتمعاتها، بعدما ارتفعت أصوات الجماعات الخضر، وتجمعات ونقابات بأسماء أخرى، فاضطرت الشركات إلى تطوير مفاهيم المسؤولية الاجتماعية واجتهدت في إيجاد قياسات لها لتساعد في بيان نشاطاتها ومساهماتها.

إن للإسلام رأي آخر، فمنذ أكثر من ١٤ قرنًا، وظّف الإسلام بتشريعاته المال ضمن إطار عقلاني وإنساني، وقد أشارت الآيات في كتاب الله تعالى لذلك، وتجلى ذلك في جعل الإنفاق ليس عملاً ماليًا فحسب، بل مبادئ أخلاقية ربطت الإيمان بالعمل، وشملت آيات الإنفاق: الصدقات، والنفقات الواجبة، وتعزيز الأسرة، ودعم المحتاجين، وإعمار الأرض، إضافة للحج والعمرة والجهاد، وجُعل كل ذلك وسيلة لتحقيق البر والتقوى. أي أن القرآن الكريم قد ربط فعل الإنفاق بالثواب العظيم وجعله معياراً للإيمان الصادق.

[1] للمزيد كتابنا: فقه المحاسبة الاجتماعية، https://kantakji.com/1036/.

كما رشّد الإنفاق بإبعاده عن التبذير والإسراف لما لذلك من أثر تضخمي في الاقتصاد، وأبعده عن الشح والبخل لما لذلك من أثر انكماشي في الاقتصاد، قال تعالى: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** (الفرقان: ٦٧). وهذا الترشيد يطال الإنفاق الحكومي وإنفاق الشركات وكذلك الإنفاق الأسري، سواء أكان موجهًا نحو الإنفاق الاستهلاكي أو للإنفاق الرأسمالي، يقول تعالى: **وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ** (النجم: ٤٨)، والقنية هو ما يُشترى للاحتفاظ به، كالأصول ثابتة، والأصول الرأسمالية عمومًا. وبذلك أعطى الإسلام للمال أبعادًا أخلاقية بما لم تعهده البشرية من قبل ظهوره ولا من بعده. فجعل الإنفاق:

- يربط بين **الإيمان والعمل**، فلا يكفي الإيمان القلبي دون بذْلٍ عملي.
- يرسخ مفهوم **التكافل الاجتماعي** ويمنع التفاوت الطبقي برفع دخول الفقراء دون أن يؤثر ذلك على ثروات الأغنياء، فالزكاة نسبتها ثابتة ومحدودة ب ٢.٥٪ سنويًا، فإذا تصورنا أن المال لم يتم تثميره أبدًا، فستحتاج الزكاة لأربعين عامًا لأكل مطرحها، وهذا غير واقعي، فلا أحد يترك ماله دون تشغيل كل هذه المدة.
- يحقق **البركة في المال** بمضاعفة أجر المنفق بلا حدود، فالمشكلة الاقتصادية موجودة عند الخلق وليست موجودة عند الخالق الذي يقول للشيء: **كُن فَيَكُونُ** (البقرة: ١١٧)، يقول تعالى: **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** (البقرة: ٢٦١).

النتيجة: الإنفاق معيار أساسي لصدق الإيمان ووسيلة لنيل الأجر العظيم

لقد تلت بعض آيات الإنفاق، آيات فيها تكفير أو تقرب، جاءت بعد آيات تتحدث عن العقيدة أو عن مخالفات الكفر والنفاق، للتأكيد على أن الإنفاق الصحيح لا يكون مجرد عمل شكلي، بل هو ثمرة إيمان صادق، أما الإنفاق الفاسد فيكون وسيلة للتقرب الباطل أو للتكفير عن الذنوب بطريقة غير مشروعة. ومثال ذلك:

١. **الإنفاق بعد ذكر اختلاف الكفار واقتتالهم**: قوله تعالى: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ (البقرة: ٢٥٣)، جاء بعده أمرٌ للمؤمنين للإنفاق بوصفه أداة التقرب إلى الله في يوم الحساب. قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (البقرة: ٢٥٤).

٢. **الإنفاق بعد التحذير من الكفر**: يربط القرآن بين فساد الكفر وفساد الإنفاق إذا كان رياءً أو منًّا، يقول تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (البقرة: ٢٦٤)، ثم تلاها حديثٌ عن الإنفاق الصحيح الذي شبّهه المولى بربوة في جنة أُكلها وافر ومضاعف، وذلك بقوله تعالى: وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (البقرة: ٢٦٥).

٣. **الإنفاق بعد ذكر النفاق**: قوله تعالى: الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (التوبة: ٦٧). جاء بعدها قولُ جلَّ جلاله: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (التوبة: ١٠٣). ليبين أن الإنفاق الصحيح يُطهّر النفس من النفاق.

النتيجة: المال لا ينفع إن كان وسيلة للتكفير أو للتقرب غير المشروع،
بينما هو عبادة إن كان نابعًا من الإيمان والتقوى

وبذلك سعت آيات كتاب الله إلى:

- إبراز أن قيمة المال ليس في ذاته، بل هي مرتبطة بالعقيدة والنية.
- الإنفاق عند الكافر أو المنافق لن ينفعه، بينما هو وسيلة للتقوى والبر عند المؤمن.

- يفيد التتابع القرآني أن الإنفاق الصحيح هو ثمرة الإيمان الصادق.

ولرسم نموذج الإنفاق الذي يحقق صلاح العقيدة، وبالعودة للآيات ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ من سورة البقرة: فإن الآية ٢٦٦ من سورة البقرة تضرب مثلاً بستانًا مثمرًا يملكه إنسان قد بلغه الكِبَر وله ذرية ضعفاء، فتأتيه ريح فيها نار فتحرقه، كتصوير لحال من يُنفق رياءً أو على غير وجه الحق؛ فعمله يضيع في وقت هو أحوج ما يكون إليه.

ثم تأمر الآية ٢٦٧ المؤمنين بالإنفاق من طيّبات ما كسبوا، لا من الخبيث الرديء، وتنهى عن قصد الرديء في الصدقة، لأن الله غني حميد لا يقبل إلا الطيب.

فيشكل تتالي الآيات (٢٦٥–٢٦٦–٢٦٧) تأكيداً، بأن قبول العمل عند الله مرتبط بثلاثة عناصر يمكننا استنتاجها مما أوردته بعض التفاسير، كالآتي:

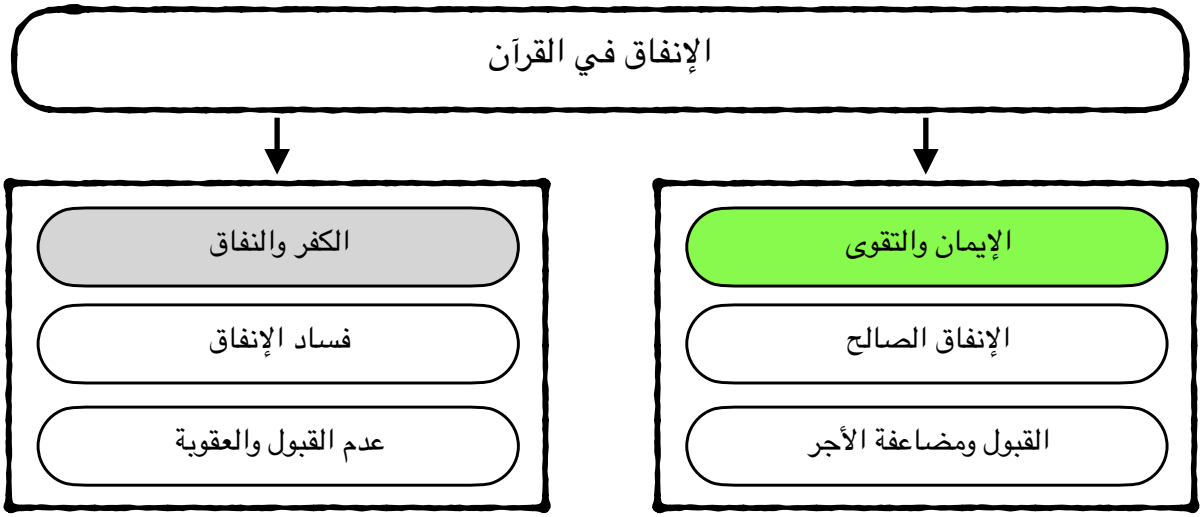

١. **الإخلاص أساس القبول** (الآية ٢٦٥):

- ابن كثير: العمل المخلص مثمر دائمًا، قليلاً كان أو كثيراً.
- السعدي: من قصد وجه الله وتثبيتًا من نفسه، فعمله كالجنة التي تُثمر دائمًا.
- القرطبي: الإخلاص يجعل العمل ثابتًا ومضاعفًا.

ويكون **التطبيق** بأن: تجعل نيتك دائمًا لله وحده في كل صدقة أو عمل صالح.

٢. **الحذر من إبطال العمل** (الآية ٢٦٦):

- ابن كثير: الرياء والمعاصي تُفسد العمل كما يحرق الإعصار البستان.

- السعدي: الخسارة تكون عند أشد الحاجة للعمل يوم القيامة.
- القرطبي: هذا مثل لمن أفسد عمله بالمعاصي بعد الطاعة.

ويكون **التطبيق** بأن: لا تدع الرياء أو الذنوب تضيّع ثمار عملك، فحافظ على صفاء نيتك واستقامة سلوكك.

٣. **الإنفاق من الطيب الحلال** (الآية ٢٦٧):

- ابن كثير: سبب النزول أن بعض الأنصار كانوا يخرجون التمر الرديء، فنزلت الآية تنهى عن ذلك.
- السعدي: الله لا يقبل إلا الطيب، فلا يليق أن يُقدَّم له الرديء.
- القرطبي: الآية تشمل الزكاة المفروضة والصدقات التطوعية، مع أحكام فقهية في الأموال.

ويكون **التطبيق** بأن: تختار أجود مالك للزكاة والصدقة، ولا تعطِ لله ما لا ترضاه لنفسك.

وبذلك يجمع المؤمن بين **صفاء القلب** و**جودة العمل** و**حسن الاختيار**، فينال القبول والبركة.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٣ رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١٢ كانون ٢ / يناير ٢٠٢٦ م

Digital Islamic Banking: Can Tunisia Lead in Africa?

Exploring mobile-first Sharia banks, fintech innovation, and the future of blockchain sukuk

Dr. Mohamed Ben Youssef

CIBAFI Former Secretary General – Lecturer at AP Business School

Member of the Editorial Board of the Global Islamic Economics Magazine

Across Africa, digital banking is no longer an experiment, it is the future. Mobile-first solutions have revolutionized financial inclusion in Sub-Saharan Africa, with platforms like M-Pesa in Kenya setting global benchmarks. However, a new question is emerging: can Islamic digital banking do the same, while offering Sharia-compliant alternatives that blend technology with ethical finance?

Tunisia, with its growing fintech ecosystem and established Islamic finance institutions, is uniquely positioned to become a continental hub for digital Islamic banking. By combining mobile-first platforms, blockchain innovation, and Sharia-compliant products, Tunisia could chart a path for Africa's next financial frontier.

The Rise of Digital Islamic Banking

Islamic banking has traditionally been rooted in physical branches, paper-heavy processes, and manual Sharia compliance checks. But new technology is transforming this landscape:

- **Mobile-first Islamic banks** are emerging in markets such as the Gulf and Southeast Asia, offering fully digital onboarding, Sharia-compliant current accounts, and seamless Murabaha or Ijara financing through apps.

- **Fintech startups** are reimagining the delivery of takaful, zakat, and micro-investment products through user-friendly digital channels.
- **Blockchain technology** is being tested for sukuk issuance, ensuring transparency, traceability, and faster settlement of Islamic capital market instruments.

These developments show that Islamic finance is no longer confined to traditional banking models. Instead, it is becoming more agile, accessible, and tech-driven.

Tunisia's Opportunity

Tunisia combines several advantages that could allow it to lead in Africa's digital Islamic banking revolution:

1. **Established Islamic Banks:** Tunisia already hosts three fully Islamic banks (Banque Zitouna, Al Baraka Bank Tunisia, and El Wifak Bank) and multiple takaful operators. These institutions could accelerate digital transformation by leveraging fintech partnerships.
2. **Young, Tech-Savvy Population:** Over 60% of Tunisians are under 35, with high rates of smartphone penetration and growing comfort with mobile financial services. This demographic is key for adoption.
3. **Fintech Ecosystem:** Tunisia has seen a rise in fintech startups in payments, microfinance, and blockchain solutions. Coupled with recent government support for innovation and digital entrepreneurship, this creates fertile ground for Sharia-compliant fintech.
4. **Gateway to Africa:** With strong historical, cultural, and financial ties to both Sub-Saharan Africa and Europe, Tunisia could serve as a hub for exporting digital Islamic banking models across the continent.

Blockchain Sukuk and Digital Takaful

Two areas stand out for Tunisia to pioneer:

- **Blockchain-based Sukuk:** By issuing sukuk on blockchain platforms, Tunisia could guarantee transparency in asset-backing,

simplify issuance costs, and attract global investors. Indonesia and Bahrain have already piloted blockchain sukuk; Tunisia could follow suit, especially for renewable energy or infrastructure financing.

- **Digital Takaful Platforms:** Mobile-first takaful can extend coverage to rural and underserved populations. Simple, affordable products — bundled with microfinance or digital payment services — would align with Tunisia's social inclusion goals and the *maqasid al-sharia* (justice, welfare, and equity).

Challenges Ahead

Despite its promise, Tunisia must overcome several hurdles to lead in Africa's digital Islamic banking sector:

- **Regulatory Framework:** Current laws are not fully adapted for Islamic fintech, blockchain, or cross-border Islamic capital flows. Clear, enabling regulations are critical.
- **Sharia Governance:** Digital innovation must be matched with strong Sharia oversight, ensuring that blockchain contracts, smart contracts, and mobile-based products remain compliant.
- **Talent and Infrastructure:** Tunisia needs more professionals trained at the intersection of Sharia, finance, and digital technology, as well as stronger digital payment infrastructure.

Conclusion

Digital Islamic banking is no longer a futuristic concept — it is becoming a necessity. For Tunisia, this is both a challenge and an opportunity. By embracing mobile-first platforms, piloting blockchain sukuk, and scaling digital takaful, Tunisia could position itself as Africa's **leading hub for Islamic digital finance**.

Such a transformation would not only strengthen financial inclusion but also place Tunisia at the center of an ethical, tech-driven financial revolution. If executed well, Tunisia's digital Islamic banking journey could serve as a blueprint for other African nations — bridging faith, technology, and finance in one of the continent's most dynamic experiments.

References

Al-Ajlouni, A. T., & Al-Hakim, A. M. (2019). The role of Islamic microfinance in poverty alleviation and sustainable development. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 12*(4), 479–495. https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2018-0008

International Finance Corporation (IFC). (2020). *Microfinance in the Middle East and North Africa: Building inclusive financial systems*. Washington, DC: World Bank Group.

Islamic Development Bank. (2018). *Islamic microfinance: Unlocking new pathways for inclusive growth*. Jeddah: IsDB.

Karim, N., Tarazi, M., & Reille, X. (2008). *Islamic microfinance: An emerging market niche*. CGAP Focus Note No. 49. Washington, DC: CGAP.

World Bank. (2021). *Financial inclusion in Tunisia: Toward greater access to finance for households and small enterprises*. Washington, DC: World Bank.

Zitouna Tamkeen. (2022). *Annual report 2022*. Tunis: Zitouna Tamkeen Publications.

Zubair Mughal, M. (2017). Islamic microfinance: An effective tool for financial inclusion. *Journal of Islamic Banking and Finance, 34*(2), 21–33.

البنوك تطوّر حضورًا غير مصرفي لإدارة احتياجات السيولة بشكل أفضل[1]

Nicola Cetorelli

A head of Financial Intermediation in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Saketh Prazad

A former research analyst in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

في منشور سابق، وثّقنا كيف تطوّر البنك الأمريكي النموذجي، على مدى العقود الخمسة الماضية، من كيان يُركّز بشكل رئيسي على قبول الودائع ومنح القروض، إلى تكتل أكثر تنوعًا يضمّ أيضًا مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المصرفية. في هذا المنشور، نُبيّن أن أحد أهمّ دوافع تطوّر هذا الشكل التنظيمي الجديد هو رغبة البنوك في إدارة احتياجات السيولة بكفاءة.

إدارة مخاطر السيولة من خلال التنويع

من السمات المُميّزة للوسطاء الماليين تعرُّضهم لمخاطر السيولة. وقد أظهرت ورقة بحثية أكاديمية مؤثرة أن البنوك قادرة على إدارة السيولة بكفاءة أكبر من خلال الجمع بين أنشطة قبول الودائع وتقديم الائتمان. يعود ذلك إلى عدم الترابط التام بين متطلبات السيولة الناتجة عن عمليات سحب الودائع غير المتوقعة وتغير احتياجات الائتمان، مما يُمكّن البنك من الاحتفاظ بأصول سائلة إجمالية أقل، مقارنةً بكيانين متخصصين في الودائع والإقراض.

هذا الإطار النظري، الذي طُبّق في الأصل على بنك تقليدي، ينطبق أيضًا على الشركات المصرفية الأمريكية الحديثة والمتنوعة التي تعمل كشركات قابضة مصرفية bank holding companies (BHCs) مع فروع مصرفية وغير مصرفية. عندما تواجه الشركات التابعة، المصرفية وغير المصرفية، لشركات BHC تدفقات سيولة خارجية غير مترابطة نسبيًا، تستطيع شركات BHC تحمل تكاليف الاحتفاظ باحتياطات سيولة أقل مقارنةً بالكيانات المستقلة المنفصلة المتخصصة في هذه الأنشطة. بعبارة أخرى، من خلال التنويع بين الأنشطة المصرفية وغير المصرفية، تُوفّر شركات BHC احتياطياتها من

[1] Nicola Cetorelli and Saketh Prazad, Banks Develop a Nonbank Footprint to Better Manage Liquidity Needs, NOVEMBER 18, 2025, Liberty Street Economics, Link.

السيولة وتُحسّن إدارة مخاطر السيولة لديها. وتماشيًا مع هذه الفكرة، تُظهر دراستنا، "البصمة غير المصرفية للبنوك"، أن الشركات المصرفية ذات التواجد غير المصرفي الأوسع يمكنها إدارة احتياجاتها من السيولة بشكل أفضل.

الشركات التابعة للبنوك وغير البنوك توفر دعمًا متبادلاً للسيولة

إذا كانت الشركات التابعة للبنوك وغير البنوك تعمل بطريقة تدعم احتياجات السيولة لبعضها البعض، فمن المفترض أن نلاحظ وجود قدر كبير من الاقتراض والإقراض داخل الشركة بين البنوك التابعة وغير البنوك. يوضح الرسم البياني أدناه هذه التحويلات داخل الشركة، مُجمّعة لكامل القطاع المصرفي الأمريكي. تُظهر المنطقة فوق المحور الأفقي النسبة المئوية لأصول البنوك التجارية الممولة من خلال الاقتراض داخل الشركة من البنوك التابعة غير البنوك (المنطقة الذهبية). تُظهر المنطقة أسفل المحور الأفقي مدى الإقراض من البنوك التجارية التابعة (الاقتراض "السلبي") إلى البنوك التابعة غير البنوك (المنطقة الرمادية). يختلف مدى هذه التحويلات داخل الشركة بمرور الوقت، حيث يبلغ متوسطها حوالي ٥٪ من إجمالي أصول البنوك التابعة. تُعد هذه الأرقام ذات دلالة اقتصادية، وتوفر أدلة كافية لتأكيد افتراض وجود دعم سيولة نشط بين البنوك والشركات التابعة غير البنوك.

الاقتراض والإقراض المكثف بين البنوك التابعة وغير المصرفية

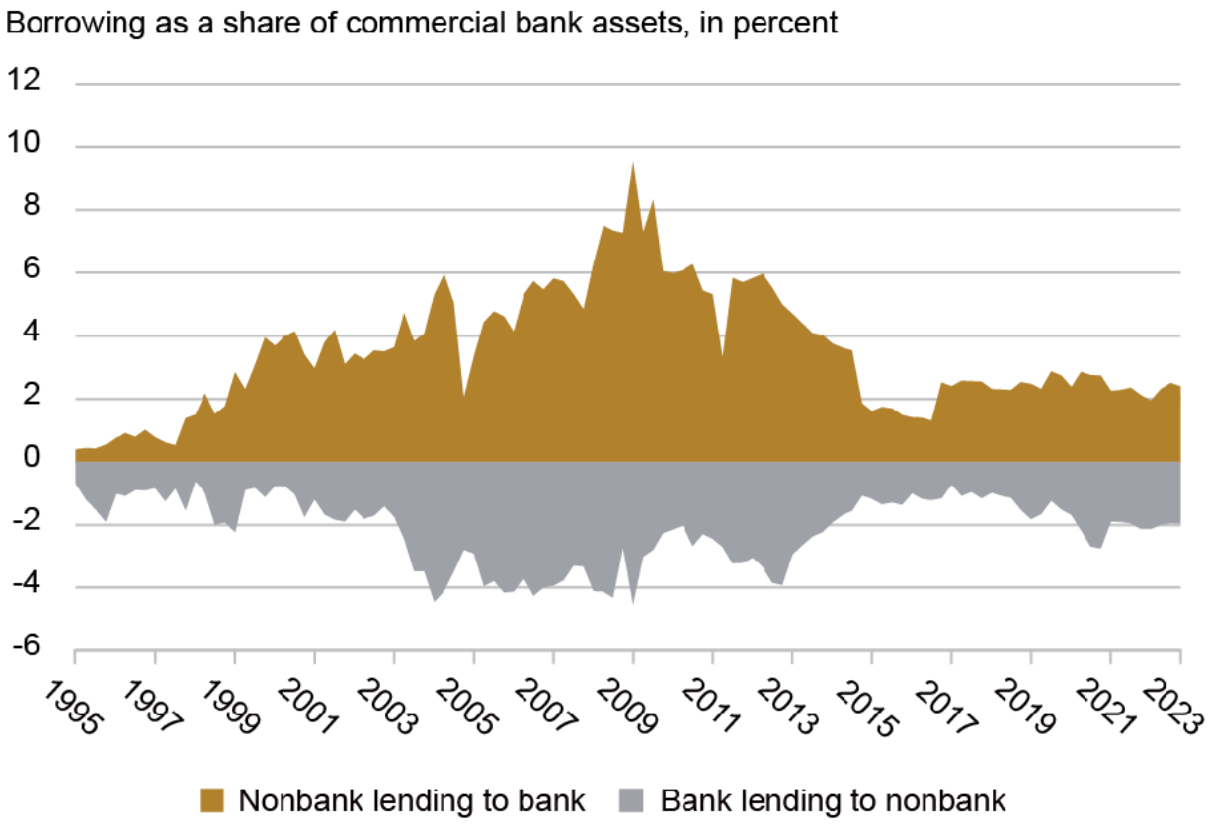

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظات: يرسم هذا الرسم البياني الاقتراض والإقراض داخل الشركة للشركات التابعة للبنوك التجارية كنسبة مئوية من الأصول، باستخدام مجموعة متوازنة من الشركات القابضة المصرفية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٢. تُظهر المنطقة الذهبية فوق المحور الأفقي النسبة المئوية لأصول البنوك التجارية الممولة من خلال الاقتراض داخل الشركة من الشركات التابعة غير المصرفية. تُظهر المنطقة الرمادية أسفل المحور مدى الإقراض من الشركات التابعة للبنوك التجارية إلى الشركات التابعة غير المصرفية.

الشركات التابعة تمول بعضها البعض في أوقات الشدة

لا يُثبت وجود معاملات داخل الشركة بحد ذاته أن الشركات القابضة المصرفية تُوسّع نطاق حضورها غير المصرفي كاستراتيجية سيولة مدروسة. على سبيل المثال، قد تُعزى التدفقات إلى سهولة التشغيل، مثل قيام شركة تابعة غير مصرفية بإيداع فائض نقدي لدى شقيقتها المصرفية. لذا، بعد ذلك، نبحث فيما إذا كان التمويل الداخلي يزداد خلال فترات الحاجة المتزايدة.

ولفهم دوافع التحويلات داخل الشركة بشكل أفضل، نظرنا في حالة محددة تفاوتت فيها مستويات تعرض البنوك التجارية لصدمة سيولة: في صيف عام ٢٠٠٧، واجهت قنوات الأوراق التجارية المدعومة بالأصول (ABCP) asset-backed commercial paper ضائقة مالية. كانت بعض البنوك التجارية راعيةً مهمةً لهذه القنوات، وبالتالي، في وقت الضائقة المالية، واجهت هذه البنوك احتياجات سيولة كبيرة. ثم أجرينا التجربة التالية: قارنا مجموعتين من البنوك، جميعها في شركات قابضة ذات بصمة غير مصرفية مماثلة، ولكن مجموعة واحدة كانت شديدة التعرض لضائقة الأوراق التجارية المدعومة بالأصول (ABCP) بينما لم تكن الأخرى كذلك. وفقًا لدراستنا السابقة، كان من المفترض أن نلاحظ أن المجموعة الأولى من البنوك زادت اقتراضها من الشركات التابعة غير المصرفية – وهذا بالضبط ما وجدناه.

علاوة على ذلك، اقترضت هذه البنوك نفسها كميات أقل من تسهيلات السيولة الطارئة للاحتياطي الفيدرالي، مما يشير إلى أن توافر التمويل من الشركات التابعة غير المصرفية قلل من الحاجة إلى دعم القطاع الرسمي. تشير حسابات تقريبية إلى أن التمويل من الشركات التابعة غير المصرفية قد خفّض الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي بنحو ١٧٦ مليار دولار، وهو رقم كبير، بالنظر إلى أن إجمالي الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي بلغ ذروته عند حوالي ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

هل تُنشئ شركات التمويل الصغيرة شركات تابعة غير مصرفية للاستفادة من تآزر السيولة؟

من التنبؤات القابلة للاختبار لدافع تآزر السيولة أن حجم عمليات شركة التمويل الصغيرة غير المصرفية سيُحدد وفقًا لقيمة السيولة التي توفرها هذه الشركات التابعة غير المصرفية. على وجه الخصوص، إذا كان تقاسم السيولة الداخلية دافعًا رئيسيًا لدمج الشركات غير المصرفية في شركة تمويل صغيرة، فإن انخفاض قيمة هذا "التأمين" يجب أن يدفع شركة التمويل الصغيرة إلى تقليص بصمتها غير المصرفية. في المقابل، إذا لم يكن للبصمة غير المصرفية علاقة بتأمين السيولة، فلا ينبغي أن يؤدي انخفاض قيمتها إلى تغييرات في الهيكل التنظيمي لشركة التمويل الصغيرة.

نختبر هذا التوقع من خلال تحليل تأثير "الصدمة" التنظيمية التي قللت بشكل كبير من قيمة الدخول في معاملات تمويل داخلية بين البنوك والشركات التابعة غير المصرفية لشركات BHC. وتحديداً، كجزء من قانون دود–فرانك، أصبحت مجموعة فرعية من شركات BHC خاضعة لما يُسمى بـ"وصية الحياة"، والتي تتطلب تفصيل خطط حلها في حالة الفشل. والأهم من ذلك، أن اللائحة ثبطت صراحةً الترابط التمويلي بين البنوك والشركات التابعة غير المصرفية، مما مثّل صدمة خارجية (سلبية) لقيمة التمويل الداخلي.

استوعبت شركات BHC هذه القيمة المنخفضة. على سبيل المثال، في خططها لعام ٢٠١٥، كتبت جولدمان ساكس أنها "خصصت موارد كبيرة لتقليل... عدد المعاملات الداخلية التي تنقل المخاطر والمراكز من كيان تابع لمجموعة GS إلى آخر". وبالمثل، كتبت جي بي مورغان في خططها لعام ٢٠١٩: "من بين التحسينات الأخرى، قمنا... بتنفيذ إجراءات لتبسيط علاقات التمويل الجوهرية بين الشركات وتقليل الترابط".

ندرس كيف تغيرت بصمة شركة BHC غير المصرفية خلال الأرباع والسنوات التي تلت لائحة الوصايا الحية، وذلك بمقارنة شركات BHC التي خضعت للائحة مع تلك التي لم تخضع لها. وتُعرض النتائج في الرسم البياني أدناه، لأربعة مقاييس مختلفة لبصمة شركة BHC غير المصرفية: أصول الشركات التابعة غير المصرفية كنسبة مئوية من إجمالي أصول شركة BHC؛ وعدد الشركات التابعة غير المصرفية؛ وعدد خطوط الأعمال غير المصرفية الفريدة؛ وحجم تدفقات التمويل داخل الشركة بين البنوك وغير البنوك. وقد أظهرت شركات BHC الخاضعة للمعالجة التنظيمية انخفاضًا ملحوظًا في كل من هذه

المقاييس الأربعة بعد اللائحة (الخط الأحمر في الرسوم البيانية)، مقارنةً بمجموعة "التحكم" (الخط الأزرق في الرسوم البيانية). وتشير هذه النتيجة إلى أن حافز شركة BHC للتخلص من الشركات التابعة غير المصرفية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقيمة السيولة التي توفرها تلك الشركات التابعة.

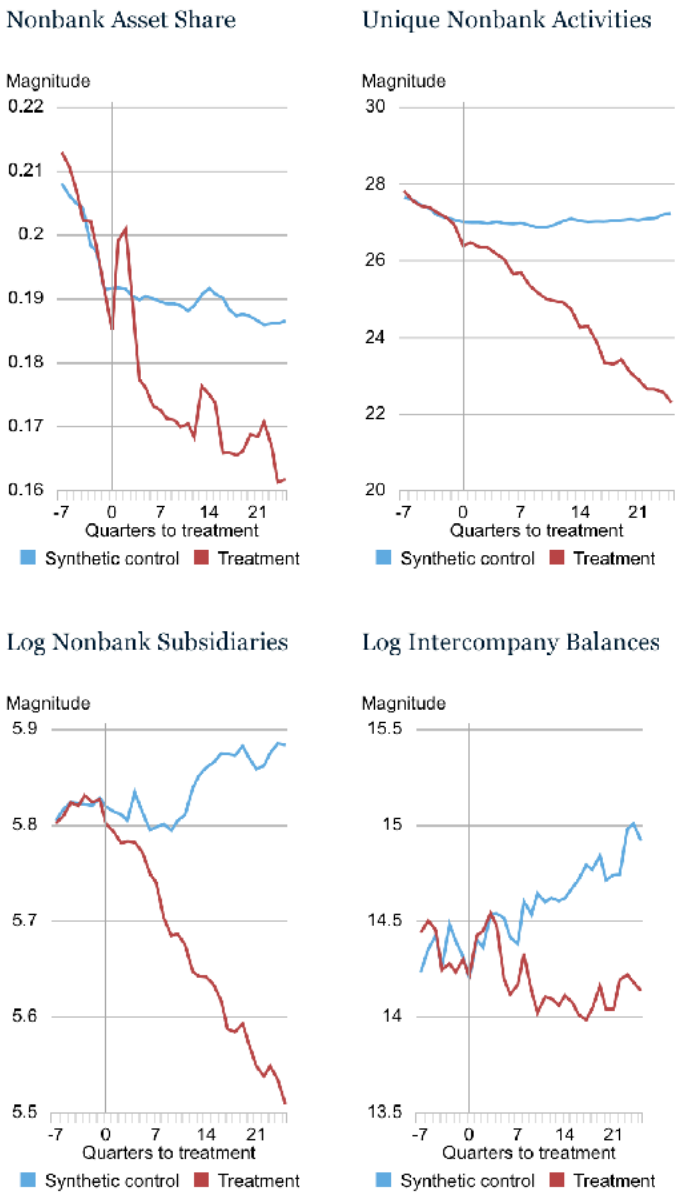

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظات: يرسم الرسم البياني مسارات متغيرات النتائج لمجموعة المعالجة ومجموعة الضبط الاصطناعي المرتبطة بكل نتيجة. ولتوضيح الاتجاهات المتوازية، يوجد تحول رأسي في مسار الضبط الاصطناعي بحيث تتداخل مسارات ما قبل المعالجة لكل من الضبط الاصطناعي والمعالجة. يتوافق الخط الرأسي مع الربع الثالث من عام ٢٠١١، وهي فترة "ما قبل المعالجة" الأخيرة قبل الإعلان عن الوصايا الحية في الربع الرابع من عام ٢٠١١.

خاتمة

منذ ثمانينيات القرن الماضي، قامت الشركات القابضة المصرفية بدمج آلاف المؤسسات المالية غير المصرفية في عملياتها، متجاوزةً بذلك خدمات الإيداع والإقراض التقليدية. توثق دراستنا هذا التوسع، مما يشير إلى أن النموذج التقليدي للبنك التجاري قد عفا عليه الزمن. تقدم هذه الحقيقة منظوراً جديداً لتطور الوساطة المالية وصعود المؤسسات غير المصرفية، كاشفةً أن جزءاً كبيراً من هذا النمو قد حدث داخل حدود الشركات المصرفية الأمريكية.

يشير تحليلنا إلى أن الإدارة الفعّالة للسيولة تُعدّ دافعاً أساسياً للوساطة المالية، حيث تستحوذ شركات التمويل الأصغر على شركات تابعة غير مصرفية أو تتخلى عنها بناءً على خدمات السيولة التي تقدمها. وهذا يشير إلى أن اللوائح التي تُقيّد أنشطة البنوك من المرجح أن تُحوّل الوساطة نحو كيانات غير مصرفية خارج نطاق البنوك. ومن المفارقات أن البنوك نفسها تلعب دوراً حاسماً في تمكين هذا التحول، من خلال توفير السيولة للمؤسسات غير المصرفية غير التابعة، كما هو موضح في منشورات سابقة. والخلاصة العامة هي أنه حتى لو استطاعت اللوائح وضع حدود قانونية واضحة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية، فإنها قد تفشل في الفصل بينهما تشغيلياً. وقد تطفو المخاطر التي كان من المفترض إزالتها من القطاع المصرفي على السطح من جديد في شكل مختلف وأكثر تعقيداً.

التنمية الاقتصادية هي أضمن طريق لتحقيق القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

اندرميت جيل

مدونة البنك الدولي

عندما تغضب الطبيعة، يكون غضبها محايدًا للغاية. فمنذ عام ١٩٦٠، ضربت الكوارث الطبيعية البلدان المرتفعة الدخل بمعدل مماثل تقريبًا لتلك التي ضربت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتكمن الفوارق ببساطة في العواقب، إذ تنتعش الاقتصادات الأكثر ثراء بسرعة، بينما تواجه البلدان الأشد فقرًا معاناة حادة. أما فيما يتعلق بالبلدان الأكثر فقرًا، فقد يكون عدد الوفيات الناجمة عن كل كارثة أعلى بستة أضعاف، وقد تستمر الأضرار الاقتصادية لعشرات السنين.

أدى تغير المناخ إلى توسيع الفجوة في قدرة البلدان على التعافي. فبين مايو/أيار ٢٠٢٣ ومايو/أيار ٢٠٢٤، تحمل الناس ٢٦ يومًا إضافيًا في المتوسط من الطقس الحار الخانق مقارنة بما كانوا سيشهدونه لولا تغير المناخ. ويعوق ارتفاع درجات الحرارة التقدم على جميع الأصعدة تقريبًا، حيث يؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات، وخفض درجات الطلاب في الرياضيات والقراءة، وتقليص إنتاجية الشركات والعمال. ولذلك، تنتظر الكثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مواجهةً حتمية؛ فما لم تكثف هذه البلدان جهودها للتكيف، فإن الدراسات تظهر أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية قد يخفض الإمكانات الاقتصادية لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة تصل إلى ١٥٪.

وسيتوقف نجاح جهود التكيف مع تغير المناخ على السياسات التي تضع الأفراد والأسر والمزارع والشركات في موقع القيادة. وسيتطلب ذلك إعادة النظر في النهج الحالي الذي يعتمد بشكلٍ مفرطٍ على البرامج والاستثمارات الحكومية. فعادةً ما تعطي الحكومات الأولوية للدعم النقدي والتحويلات النقدية ومجموعة متنوعة من الإجراءات التدخلية الأخرى الرامية إلى مساعدة الناس على التعامل مع تداعيات الكوارث. لكنها لا تبذل ما يكفي لحمل الأفراد والشركات والأسواق على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد من شدة الكوارث في المقام الأول.

[1] موقع مدونة البنك الدولي، 11/24/2025، رابط.

وهناك سبب وجيه لذلك، إذ تتطلب حماية الاقتصاد ضد الأضرار على نحو منهجي توافرَ الأموال اللازمة. وفي البلدان الأكثر ثراء، يستطيع الناس والشركات تحصين أنفسهم ضد درجات الحرارة القصوى عن طريق الاستثمار في المنازل والمدارس والمكاتب المكيفة. وتُتاح لهم سهولة الوصول إلى المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ التدابير الاحترازية، مثل التقارير الدقيقة عن أحوال الطقس وأنظمة الإنذار المبكر العامة. ويستفيدون أيضًا من الأسواق عالية الأداء التي تتيح للأسر والمزارعين إمكانية شراء تأمين ضد الفيضانات أو التأمين على المحاصيل. ويحصدون أيضًا ثمار البنية التحتية الحديثة مثل الطرق والجسور وشبكات النقل العام التي تيسر وصول الإغاثة الطارئة بسرعة، والحفاظ على الروابط الاقتصادية الحيوية سليمة إلى حد كبير عند وقوع الكوارث.

وعادةً ما تفتقر الاقتصادات النامية إلى هذه الامتيازات. ويُعد الفقر هو العقبة الأولى والأكبر: ففي أي حالة من حالات الطوارئ، لن يكون لدى أكثر من ثلثي الأسر في بنغلاديش وكولومبيا وكينيا وفيتنام مدخرات أو أصول كافية لبيعها لتغطية احتياجاتها الأساسية لمدة ثلاثة أشهر. ويؤدي انخفاض الدخل إلى مجموعة من النتائج السلبية على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، لا يملك سوى ٢.٣٪ من الأسر جهاز تكييف. وفي البلدان النامية باستثناء الصين والهند في عام ٢٠٢٠، لم يكن لدى سوى أقل من ١٠٪ من المزارع شكل من أشكال التأمين الزراعي. كما أن المعلومات التي يحتاجها الناس لتقييم المخاطر المناخية نادرة. فمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، لديها ١.٦ محطة أرصاد جوية فقط لكل مليون نسمة مقارنة بنحو ٢١٧ محطة في الولايات المتحدة.

ويمكن أن يتغير هذا الوضع، بل يجب أن يتغير. فالفقراء في البلدان الفقيرة اليوم معرضون أكثر من غيرهم لمخاطر تغير المناخ لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتكيف مع آثاره. ومع ذلك، يمكنهم الإتيان بأفكار مبتكرة بشكل لافت. ففي المناطق المعرضة للفيضانات في بنغلاديش، على سبيل المثال، واصل أكثر من ١٠٠ ألف طفل تعليمهم دون انقطاع خلال موسم الأمطار الموسمية بفضل فكرة بارعة طرحها أحد المواطنين: الفصول الدراسية على متن قارب. ومنذ ذلك الحين، انتشرت الفكرة في إندونيسيا ونيجيريا والفلبين وفييتنام وزامبيا، التي توفر جميعًا الآن "مدارس عائمة" في المناطق المعرضة للفيضانات.

وينبغي لواضعي السياسات في هذه البلدان أن يتساءلوا: كيف يمكننا حشد هذا النوع من الأفكار الإبداعية لتعزيز جهود التكيف على مستوى الاقتصاد ككل؟

ويقترح التقرير الذي أصدرناه مؤخراً بعنوان "إعادة النظر في القدرة على الصمود" إستراتيجية خماسية المحاور تسمى طريقة (5i) لمساعدة البلدان على بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويعتبر المحور الأول بديهياً، وهو **الدخل**. فالتنمية الاقتصادية العريضة والمستدامة هي أكثر المؤشرات موثوقية لقدرة أحد البلدان على التكيف مع صدمة مناخية. ويشير تحليل البنك الدولي إلى أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٠٪ يمكن أن تقلل عدد الأشخاص الأكثر عرضة للصدمات المناخية بنحو ١٠٠ مليون شخص. ولن يكون تحقيق هذه الزيادة أمراً يسيراً. ففي جميع المناطق، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة القادمة أبطأ من المتوسط الذي كان سائداً في العقد الثاني من القرن الحالي.

المحور الثاني هو **المعلومات**. إذ يتيح الوصول إلى معلومات موثوقة للناس تحويل ضبابية حالة عدم اليقين إلى مجموعة ملموسة من المخاطر – لكل منها احتمالات محددة – تسهم في توجيه قراراتهم بشأن التخفيف من تلك المخاطر. وغالباً ما يكون ارتفاع مستوى عدم اليقين وصفةً للتوقف التام عن العمل أو ارتكاب الأخطاء. فقد يحجم المزارعون، على سبيل المثال، عن استخدام صنف جديد عالي الإنتاجية من المحاصيل إذا لم تكن لديهم معلومات كمية كافية عن طبيعة أدائه في الأحوال الجوية السيئة بشكل غير معتاد. ويُعد المجال المتاح لإحراز تقدم في هذا الجانب واسعًا للغاية. فعلى سبيل المثال، أصبحت توقعات الطقس أكثر دقة: فالتوقعات لمدة أربعة أيام اليوم دقيقة مثل توقعات يوم واحد قبل ٣٠ عاماً. كما يمكن لبيانات الأقمار الصناعية والتحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تسهم في خفض تكلفة توفير معلومات المخاطر إلى الناس.

ويصبح **التأمين**، وهو المحور الثالث، خياراً أكثر جدوى بمجرد توافر معلومات المخاطر على نطاق واسع. فهو يتيح للأفراد والشركات والحكومات على الأقل استرداد نسبة من الخسائر المالية الناجمة عن الكارثة. وفي معظم البلدان النامية، يُفرض على السكان شراء تأمين لقيادة السيارة، وليس لحماية الممتلكات من الفيضانات أو الحرائق أو غيرها من الصدمات المناخية. وينبغي إعادة النظر في هذا النهج، لأن فرض التأمين في المناطق المعرضة للمخاطر يمكن أن يقلل من الحاجة إلى عمليات الإنقاذ الحكومية. كما يمكن

لشركات التأمين أن تستفيد كثيراً من تبسيط منتجاتها أو تقديم باقاتٍ تأمينية تجعل التغطية أكثر جاذبية للمترددين من العملاء.

والمحور الرابع هو **البنية التحتية**. وتلعب الحكومة دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد، حيث يعد الحصول على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي المحسنة، والكهرباء أمراً ضرورياً للتنمية، لكن هذه الخدمات مرغوبة للغاية لأنها تقلل أيضاً من المخاطر الصحية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ. ويجب تصميم جميع مرافق البنية التحتية مع مراعاة القدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، يجب بناء السدود لتحمل الفيضانات بشكل أفضل. ويجب رفع كفاءة الطرق وتحديث شبكات الصرف وإمدادات المياه وأنظمة توليد الكهرباء مع مراعاة المخاطر المناخية.

ولن يكون التنفيذ الكامل للمحاور الأربعة كافياً في حد ذاته. فلا تزال **الإجراءات التدخلية** الحكومية، وهي المحور الخامس، ضروريةً لحماية الأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية. ويمكن أن يَحولَ التنفيذ الفوري للتحويلات النقدية وغيرها من مزايا الحماية الاجتماعية دون تفاقم الفقر على المدى القصير والطويل في أعقاب الكوارث المناخية. غير أن هذه المنافع يجب أن تكون موجهة للمستحقين ومؤقتة ومستندة إلى قواعد واضحة. ويمكن أن تؤدي برامج الحماية سيئة التصميم إلى ترك المزارعين عالقين في اختيار المحاصيل التي تقوض القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، أو تدفع الأسر والشركات إلى الاستقرار في مناطق معرضة لمخاطر المناخ. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون مزايا الحماية الاجتماعية قابلة للتنقل، وليست مرتبطة بمكان معين.

وخلال العقود القادمة، سيتوقف النمو الاقتصادي والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية على قدرة البلدان على التكيف مع ارتفاع درجات الحرارة والحد منها حيثما أمكن. وهذه مهمة أكبر من أن تنهض بها الحكومات وحدها، حيث يتوقف النجاح أيضاً على العمل الخاص، ونعني به كيفية تكيُّف الأفراد والأسر والمزارع والشركات لحماية أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية. فالبشر يتمتعون بقدرات لا حد لها على الإبداع والابتكار، وهو ما يمكّنهم من المشاركة الفعالة في النهوض بهذه المهمة. لكن النجاح الكامل يتوقف على تنفيذ جميع المحاور الخمسة لإستراتيجية التكيُّف التي طرحناها في التقرير.

تأثير الإنتخابات البرلمانية في العراق على الاقتصاد العراقي [1]

قراءات اقتصادية في كتابي الجديد المركة من اجل صوت

أحمد فؤاد شكري

Chief Executive Officer at Majara Iraq

إن تأثير الإنتخابات البالغ على الاقتصاد العراقي لا يمكن إغفاله، بل تأثيره أصبح كل سنة يفوق كل التصورات ويزداد بالضغط السلبي على الاقتصاد العراقي الذي صار مجرد أداة لتمويل الأحزاب السياسية في العراق لحملاتهم الانتخابية وشراء الأصوات والدفع ببذخ للإعلام المسيس.

لو صرفت هذه المبالغ الطائلة جداً في إنعاش الاقتصاد العراقي لما شهدنا وجود أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، وفي هذا المقال تحليل تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية على الاقتصاد العراقي.

بالاستناد إلى المصادر المقدمة، لا يقتصر تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية على الجانب السياسي أو الاجتماعي فحسب، بل يمتد بشكل مباشر ومكلف جداً ليلامس صلب الاقتصاد العراقي، خاصةً فيما يتعلق بالإنفاق الضخم والمال السياسي، وتأثير النتائج على الطبقة الوسطى وتكاليف المعيشة.

١. الإنفاق الهائل والمال السياسي كمحرك اقتصادي انتخابي:

تُعد الانتخابات في العراق مكلفة للغاية، حيث يقدر مجمل ما أنفقته الأحزاب والكيانات السياسية والمرشحون على حملاتهم الانتخابية في عام ٢٠٢١ بما يفوق **١٥.٥ مليار دولار أمريكي**. وهذا الرقم سيكون أكبر بكثير في الإنتخابات اللاحقة، وهذا الإنفاق الهائل يهدف إلى السيطرة على السلطة التي شرعها الدستور من خلال المال السياسي الذي يصرف بشكل عشوائي ويهدف لتمزيق اقتصاد البلاد من خلال حلب الوزارات العراقية الخاضعة للأحزاب للمزيد من الإستنزاف المالي والرشاوي والصفقات الفاسدة.

- **مصادر الأموال وتوظيفها**: يتم توظيف هذا "المال السياسي النجس" في شراء الأصوات وجذب النظر واستعراض القوة. ويُعد المال السياسي منظومة متكاملة تستمد مواردها بشكل كبير من السيطرة على

[1] نقلا عن لينكدان، September 28، 2025، رابط

أموال الدولة والوزارات والمؤسسات، واستغلالها لخدمة القاعدة الانتخابية، بالإضافة إلى اقتصاد الظل (مثل التهريب والفساد وصفقات الإعمار الوهمية) .

- **تكاليف الحملات** : وصلت المبالغ التي صرفت من قبل حزب واحد صغير في انتخابات ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤٠ مليون دولار أمريكي . كما أنفقت أحزاب أخرى مبالغ تصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي منفردة فقط على الإعلانات الدعائية في بغداد وحدها . ويتم صرف هذه الأموال الضخمة في تنافس محموم على الظهور، مما يجعل الانتخابات "لعبة مالية كبيرة يشوبها فساد كبير جداً .

شراء الأصوات والولاءات : يتم استخدام الأموال لشراء الأصوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وشملت مظاهر استخدام المال توزيع مبالغ نقدية وهبات عينية (كالمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية) في الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى وعود بالتعيينات مقابل التصويت لمرشحين محددين، مما جعل آلاف الشباب يصوتون وفق احتياجاتهم المعيشية (استخدام البطالة) .

٢ . التأثير على تكلفة المعيشة والطبقات الاجتماعية :

الخاسر الأكبر من هذه العملية الانتخابية هو الطبقة الوسطى التي تعزف عن التصويت، والتي تجد نفسها تدفع الثمن غالياً نتيجة الفساد والمحاصصة، بالإضافة إلى المرشحين المستقلين الذين لايجدون إمكانية للمنافسة أمام هذه الماكنة المالية التي تستغل الدولة وتستنزف مواردها المالية بشكل كبير جداً .

- **تفاقم الأوضاع المعيشية** : السنوات الأربعة التي تلت انتخابات ٢٠٢١ كانت "قاسية" على الطبقة الوسطى . وقد ازدادت
  - **تكلفة المعيشة** بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ .
  - وأرتفعت : **الأسعار** بشكل جنوني و أصبح **السوق العراقي يختنق** من جراء هذا الفساد المالي الكبير .
- **تفاقم العقوبات الاقتصادية** : ازدادت العقوبات الأمريكية الاقتصادية غير المباشرة بشكل أكبر، مما ينذر بدمار اقتصادي قادم قد يؤدي إلى مأساة مشابهة لفترة الحصار الاقتصادي السابق قبل ٢٠٠٣، والنتيجة الحتمية التي يعيشها السوق العراقي والاقتصاد الخاص، والذي يشهد أنكماشاً كبيرا وتراجعًا في الناتج المحلي الأجمالي وأنخفاض المستوى العام للفرد العراقي مع ازدياد نسب التضخم .

- **توزيع الامتيازات**: في المقابل، فإن الأحزاب الفائزة تقوم بمنح امتيازات التعيينات والزمالات الدراسية والقروض المالية وفرص التوظيف إلى الفئات التي تظهر الولاء لها. وتحصل المناطق الريفية والعشائرية (التي تتمتع بتأثير انتخابي أعلى) على الخدمات والامتيازات (مثل الرعاية الاجتماعية والسلات الغذائية) بشكل غير منطقي جداً، على عكس الطبقة الوسطى في المدن التي تحصل على خدمات أقل.
- **نشأة طبقة برجوازية فاسدة**: أدت عملية استغلال المناصب البرلمانية والوزارية إلى تولد طبقة برجوازية من النواب البرلمانيين بالإضافة إلى سماسرة الأحزاب السياسية ورجال الأعمال للدوائر الاقتصادية، والذين انتقلوا من الفقر إلى امتلاك ملايين الدولارات الأمريكية بطريقة غير نزيهة.

٣. الاقتصاد في سياق سياسي غير مستقر:

تعكس النتائج الانتخابية نظاماً سياسياً مشلولاً يعيد إنتاج الأزمة بدلاً من معالجتها:

- **الأهداف الاقتصادية للمرشحين الفائزين**: ينجح النواب الذين يُقدرون سعر تكلفة الترشيح وخوض الانتخابات مقارنة بالامتيازات اللاحقة على النجاح على حساب نجاح البلد في تجاوز العثرات الاقتصادية وسوء الأنفاق والصفقات الفاسدة التي تنفقها الأحزاب السياسية في العراق لتمويل هذه الحملات الانتخابية. وقد قام بعض النواب ببيع عقاراتهم للإنفاق على الحملة، لكنهم عوضوا كل خسائرهم بسرعة بعد الفوز. وهذا يؤكد أن النجاح في الانتخابات يُدار بعملية حسابية دقيقة من قبل "تجار مختصين في العملية السياسية"، وهو يؤدي إلى تدوير نفس الوجوه والأحزاب في كل عملية انتخابية وهذا عكس الارادة الشعبية بالتغيير
- **توظيف أموال الدولة**: منذ عام ٢٠١٠، أصبحت مراكز السلطة الحكومية تستغل موارد الحكومة العراقية في توزيع المناصب والامتيازات بشكل مختلف عما كان يحدث سابقاً. كما أن الأحزاب التي تمتلك ألوية مسلحة تستفيد من الرواتب التي تنفقها الموازنة العامة للدولة على هذه الفصائل، مما يضمن لهم ولاء انتخابياً كبيراً يقدر بعشرات المليارات من الدولارات الإضافية، ويمنحهم أولوية على الأحزاب السياسية العراقية المدنية التي لاتمتلك وسائل للتمويل في مواجهة هذا الزخم الفاسد للأحزاب السياسية الحالية

باختصار، تشير المصادر إلى أن الانتخابات البرلمانية تضخ سيولة هائلة في السوق (مال سياسي معظمه فاسد)، مما يكرس الفساد وإعادة إنتاج الطبقة السياسية الفاسدة، في حين أن النتائج اللاحقة (كزيادة التضخم، ارتفاع الأسعار، تدهور الخدمات) تقع كعبء مباشر على الطبقات غير المشاركة، وعلى رأسها الطبقة الوسطى التي بدأ المواطن البسيط فيها يعاني من غلاء المعيشة والتضخم وارتفاع الأسعار وغياب حقوقه في الدولة العراقية وتراجع الخدمات المقدمة من الحكومة كالكهرباء والماء الذين يعدان معظلة أساسية تواجه المواطن العراقي منذ ٢٠٠٣ .

تأخّر الإنجاب في أوروبا

أي دولة تتصدّر القائمة؟[1]

Gabriela Galvin

Public Health issues across Europe and the Globe

تشير البيانات الرسمية إلى أن نساء الاتحاد الأوروبي ينجبن طفلهن الأول، في المتوسط، قبل سن الثلاثين بقليل.

ينتظر الأوروبيون مدة أطول لإنجاب الأطفال، ويقول الخبراء إنه لا توجد مؤشرات على أن هذا الاتجاه سيتباطأ قريبا.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، تصبح النساء أمهات عند متوسط عمر يبلغ ٢٩.٨ عاما، أي بتأخر يقارب عاما واحدا مقارنة بما كان عليه قبل عقد، وفقا لأحدث البيانات الرسمية. حاليا يتراوح عمر النساء عند الولادة الأولى بين ٢٤.٧ في مولدوفا و ٣١.٨ في إيطاليا.

لكن تأجيل الإنجاب لا يعني بالضرورة التخلي عن الأطفال. فبعض البلدان التي تنتظر فيها النساء أطول فترة قبل الإنجاب هي أيضا بلدان ذات معدلات خصوبة أعلى، مثل الدنمارك وألمانيا وأيرلندا وقبرص وهولندا والبرتغال والسويد وليختنشتاين والنرويج، بحسب بيانات الاتحاد الأوروبي.

"المسألة تتعلق بالانتظار فعلا"، قالت إستير لاتساري، المتخصصة الديموغرافية التي تركز على الخصوبة في جامعة فيينا، لـ"يورونيوز هيلث".

وأضافت: "لا توجد أدلة كثيرة... على أن الناس لم يعودوا يرغبون في إنجاب الأطفال؛ فحجم الأسرة المثالي لم يتغير حقا بمرور الوقت. الأمر يتعلق بالتوقيت فحسب".

وقالت لاتساري إن هناك بضعة عوامل يعدّها الأوروبيون عادة "شروطا مسبقة" للإنجاب. فهم يريدون أولا إكمال دراستهم والحصول على استقرار مالي، وعلى العموم يستغرقون وقتا أطول من الماضي لتكوين علاقات عاطفية مستقرة.

[1] يورونيوز، 05/01/2026، رابط.

تميل النساء في أوروبا الشرقية والوسطى إلى أن يصبحن أمهات في منتصف إلى أواخر العشرينات، بينما تنتظر نظيراتهن في أوروبا الغربية والجنوبية عادة حتى أوائل الثلاثينات، وفقا لبيانات عام ٢٠٢٣ .

ومع ذلك، "تُرى ظاهرة تأجيل الإنجاب في كل أنحاء أوروبا" ، تقول لاتساري. "ولهذا من الصعب جدا تحديد عامل واحد بعينه يمكنه تفسير هذا الاتجاه" .

وقد تترتب على هذا التحول تبعات صحية. فبينما قد يرغب الأوروبيون في الإنجاب في سن متأخرة، يمكن أن يزيد تأجيل الأبوة والأمومة خطر مشكلات الخصوبة. ما يعني أنه عندما يشعرون بأنهم مستعدون للإنجاب، قد لا يتمكنون من إنجاب العدد الذي يريدونه.

"لقد تغيّرت نافذة الإنجاب المفضلة، وهذا أمر لافت، لأن الجانب البيولوجي لم يتغير بالطبع" ، قالت لاتساري.

ويساعد ذلك في تفسير الارتفاع في علاجات الخصوبة في أنحاء أوروبا في السنوات الأخيرة، إذ أُجري أكثر من ١.١ مليون دورة علاجية في نحو ١٤٠٠ عيادة في عام ٢٠٢١ .

غير أن هذه العلاجات قد تكون مكلفة ومنهكة عاطفيا، وفي بعض البلدان لا تتوفر للنساء غير المتزوجات أو الأزواج المثليين أو فئات أخرى.

السياسات الجمركية الفاعلة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية

أثرها على الاسعار والاقتصاد وتهيئة المناخ الإستثماري

د/ فياض حمزة رملي أرباب

أستاذ جامعي - محاسب قانوني ومستشار مالي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

تعد السياسات الجمركية إحدى الركائز الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتنظيم تجارتها الخارجية وإدارة تدفقات السلع، وضمان تحقيق التوازن بين حماية الصناعة المحلية واستقرار الاسعار. ويبرز في هذا السياق مفهومان رئيسيان يشكلان محور النقاش الاقتصادي والمالي هما: الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية على الواردات والصادرات. ورغم ارتباطهما الوثيق بعملية الاستيراد والتصدير، إلا أن لكل منهما دورا مغايرا في تحديد تكلفة السلع وفي التأثير المباشر على الاسعار وميزان التجارة والقدرة الشرائية.

إنه مع تعقد البيئة الاقتصادية واشتداد تقلبات سعر الصرف، أصبح فهم العلاقة بين هذين المفهومين، والوقوف على آثار كل منهما، أمرا ضروريا لتقييم مدى فعالية السياسة الجمركية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أن التطورات الحديثة في الإدارة الجمركية، وضرورات الإصلاح الاقتصادي، تفرض توسيع دائرة النقاش لتشمل مرونة السياسة الجمركية، وشفافيتها، والبنية الرقمية الداعمة لها، وتأثيرها في المناخ الاستثماري والقدرة التنافسية في السوق المحلية والعالمية.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل ماهية الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية، والعلاقة بينهما، وآثارهما الاقتصادية، إضافة إلى استعراض جوانب تحليلية معمقة حول متطلبات إصلاح السياسة الجمركية، بما يسهم في صياغة رؤية متكاملة للخيارات التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات وتحقيق نمو مستدام.

- ماهية الدولار الجمركي:

هو سعر صرف خاص تحدده الدولة او الجهة الجمركية لاستخدامه في احتساب قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، بغض النظر عن السعر الحقيقي للدولار في السوق.

■ خصائصه:

– اداة محاسبية تستخدم لتثبيت قيمة الرسوم الجمركية.

– يساعد في استقرار اسعار السلع عند تقلب سعر الصرف.

– يختلف عن سعر الصرف الرسمي او الموازي.

يستخدم فقط لحساب الرسوم وليس للتعاملات التجارية.

■ لماذا يستخدم:

– لتقليل اثر تقلبات اسعار العملة على تكلفة الواردات.

– لتمكين الحكومة من تقدير ايرادات جمركية ثابتة.

■ ماهية التعريفة الجمركية للوارد والصادر:

هي النسبة او القيمة المالية المحددة قانونا التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة او المصدرة.

■ خصائصها:

– تحددها التشريعات الجمركية والاقتصادية.

– تختلف بحسب نوع السلعة وبلد المنشأ.

– قد تكون نسبة مئوية من قيمة السلعة او مبلغ ثابت.

– تهدف الى حماية الصناعة المحلية وجمع الايرادات.

■ تعريفة الوارد:

– رسوم تفرض على السلع المستوردة.

– تزيد تكلفة الاستيراد وتدعم المنتج المحلي.

■ تعريفة الصادر:

– رسوم تفرض على السلع المصدرة.

– غالبا تستخدم لتنظيم التصدير وليس لجمع الايرادات.

■ الفرق بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية:

– الدولار الجمركي: اداة لتحديد سعر صرف ثابت لحساب قيمة الرسوم الجمركية.

– التعريفة الجمركية: النسبة او الرسم الحقيقي المفروض على السلع عند استيرادها او تصديرها.

■ طبيعة العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية واثر كل منهما على الاقتصاد الوطني من الناحية الايجابية والناحيةالسلبية:

■ اولا: طبيعة العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية:

– الدولار الجمركي هو الاداة التي يتم من خلالها تحويل قيمة السلعة المستوردة من العملات الاجنبية الى العملة المحلية لأغراض حساب الرسوم. اما التعريفة الجمركية فهي النسبة او القيمة التي تطبق فعليا على السلعة بعد تحديد قيمتها بالدولار الجمركي.

بمعنى اخر:

– الدولار الجمركي يؤثر على قيمة الوعاء الضريبي

– التعريفة الجمركية تؤثر على معدل الرسوم المفروضة

– وبالتالي فإن التغيير في اي منهما ينعكس مباشرة على تكلفة الاستيراد او التصدير وعلى حركة السلع في السوق.

■ ثانيا: الاثار الاقتصادية للدولار الجمركي:

○ الاثار الايجابية:

١. يساعد على استقرار الاسعار عند وجود تقلبات حادة في سعر الصرف.

٢. يسهل على الحكومة تقدير الايرادات الجمركية بشكل اكثر دقة.

٣. يساهم في تخفيف الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي.

٤. يشجع على تخطيط تجاري اكثر وضوحا للمستوردين.

○ الاثار السلبية:

١. قد يؤدي الى تشوهات في التسعير اذا كان بعيدا عن السعر الحقيقي للدولار.

٢. يمكن ان يولد سوقا موازية او فرص تحايل في الفواتير بهدف تخفيض الرسوم.

٣. يقلل من شفافية النظام الجمركي ويضعف الثقة في السياسة النقدية.

٤. قد يؤدي الى فروقات كبيرة بين تكلفة الاستيراد الفعلية والمحاسبية.

■ ثالثا: الاثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية للوارد والصادر:

○ الاثار الايجابية:

١ . حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية .

٢ . زيادة الايرادات العامة للدولة .

٣ . تشجيع المنتجات الوطنية عبر رفع تكلفة البديل المستورد .

٤ . ضبط حركة التصدير في حالة السلع الاستراتيجية التي تحتاجها السوق المحلي .

○ الاثار السلبية :

١ . ارتفاع اسعار السلع المستوردة وبالتالي زيادة تكلفة المعيشة .

٢ . احتمالية حدوث ردود تجارية من الدول الاخرى (مثل رفع رسوم على الصادرات) .

٣ . ضعف تنافسية الصناعة المحلية اذا اعتمدت على الحماية بدلا من التطوير .

٤ . تقليل حجم التجارة الخارجية ويؤثر سلبا على تدفق الاستثمار .

■ رابعا : مما سبق يتضح أن :

– عند رفع الدولار الجمركي ترتفع قيمة السلع المستوردة، حتى لو بقيت التعريفة ثابتة، مما يزيد العبء على المستهلك وقد يسبب تضخم مستورد .

– عند رفع التعريفة الجمركية ترتفع الرسوم بغض النظر عن سعر الدولار الجمركي، مما يؤدي الى زيادة اسعار السلع المستوردة وتشجيع الصناعة المحلية .

– الجمع بين دولار جمركي مرتفع وتعريفة جمركية عالية يؤدي الى ارتفاع كبير في تكلفة الواردات، ما يدعم المنتج المحلي لكنه قد يرفع مستويات التضخم .

– تخفيض الدولار الجمركي او التعريفة الجمركية يساهم في تخفيف اسعار السلع لكنه يقلل ايرادات الدولة .

■ السياسات الجمركية ومتطلبات الإصلاح لتحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني واستقرار الاسعار :

تمثل السياسات الجمركية أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن للدول من خلالها ضبط حركة التجارة الخارجية وتحقيق أهداف مالية وتنموية . إلا أن فعالية هذه السياسات تعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وملاءمتها للاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني . وفي سياق العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية، يصبح من الضروري النظر إلى الإصلاحات

المطلوبة لضمان تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي والمحافظة على استقرار الاسعار ودعم النشاط الاقتصادي بصورة شاملة – وذلك من خلال ما يلي:

أولا: ضرورة تبني سياسة جمركية مرنة:

تتبنى العديد من الدول سياسات جمركية ديناميكية تتغير وفق المتغيرات الاقتصادية، مثل مستويات التضخم وحجم الاستيراد والقدرة الإنتاجية المحلية. وتعد المرونة في تحديد الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية أداة فعالة لتقليل المخاطر الاقتصادية، خصوصا في الاقتصادات التي تشهد تقلبات في سعر الصرف.

وتشمل المرونة:

– تعديل الدولار الجمركي بشكل دوري وفق معدل التضخم الحقيقي.

– اعتماد تعريفة جمركية متدرجة ترتفع للسلع الكمالية وتنخفض للسلع الاساسية.

– ربط الرسوم الجمركية بسياسات تشجيع الانتاج المحلي، بحيث تصبح أداة داعمة لا معيقة للتنمية الصناعية.

ثانيا: تعزيز الشفافية في السياسات الجمركية:

تعد الشفافية شرطا أساسيا لجذب الاستثمار وتقليل فرص الفساد والتحايل في الفواتير الجمركية. فالرسوم غير الواضحة أو المتغيرة بشكل مفاجئ تُضعف ثقة المستثمرين والمستوردين، وتخلق بيئة تجارية غير مستقرة.

وتتطلب الشفافية:

– نشر جداول التعريفة الجمركية وتحديثاتها بشكل منتظم.

–الاعلان عن آلية احتساب الدولار الجمركي بوضوح.

– اعتماد نظام إلكتروني متكامل للفحص الجمركي يضمن دقة البيانات ومنع التلاعب في تقييم السلع.

– إشراك القطاع الخاص في مناقشة التعديلات الجمركية لضمان توافقها مع الواقع التجاري.

ثالثا: تطوير البنية التحتية الجمركية والرقمية:

يمثل تطوير الجمارك خطوة مهمة نحو تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة تنافسية الدولة في مؤشرات التجارة العالمية. وتشمل هذه الإصلاحات:

– تطبيق أنظمة النافذة الواحدة لتسهيل الاجراءات وتسريع التخليص الجمركي.

– الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر وتحديد السلع ذات الاحتمال الاعلى للتهرب.

– استخدام التحول الرقمي لتقليل زمن التخليص وخفض تكاليف النقل والتخزين.

– تحسين قدرات الكوادر الجمركية وتدريبهم على أحدث الأنظمة التقنية لتقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة.

رابعا: التوازن بين حماية الصناعة المحلية وتعزيز المنافسة:

تسعى الدول لحماية صناعاتها الوطنية عبر التعريفة الجمركية والدولار الجمركي، إلا أن الحماية المفرطة قد تؤدي إلى نتائج عكسية مثل ضعف الجودة وزيادة الأسعار وتراجع القدرة التنافسية. ومن ثم فإن التوازن مطلوب عبر:

– دعم الصناعات الناشئة بتعريفة جمركية معتدلة تسمح لها بالنمو دون خنق المنافسة.

– ربط حماية السلع المحلية بشروط تتعلق بالجودة والانتاجية.

– وضع خطة زمنية لتخفيف الحماية الجمركية تدريجيا مع تطور الصناعة المحلية.

– تشجيع الصناعات على الابتكار وتحسين الجودة بدلا من الاعتماد الدائم على الحواجز الجمركية.

خامسا: اثر السياسات الجمركية على النمو الاقتصادي والاستثمار:

ترتبط البيئة الجمركية بشكل مباشر بمناخ الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الدول التي تمتلك نظاما جمركيا مستقرا وقابلا للتنبؤ. ويمكن أن تسهم السياسات الجمركية المحكمة في:

– زيادة الثقة في السوق وجذب الشركات الأجنبية.

– توسيع قاعدة الصادرات عبر خفض الرسوم على المدخلات الصناعية.

– تشجيع الصناعات المحلية على التوسع نتيجة انخفاض الاعتماد على الواردات.

– تحسين ترتيب الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية التي تعتمد على سرعة التبادل التجاري وكفاءة الانظمة الجمركية.

لكن في المقابل، فإن الزيادات العشوائية في التعريفة أو الدولار الجمركي قد تؤدي إلى:

– تراجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية.

– ركود في حركة التجارة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

– ارتفاع تكلفة التشغيل في المصانع التي تعتمد على المدخلات المستوردة.

سادسا: تخفيف اثر التضخم من خلال سياسات جمركية رشيدة:

تؤثر السياسات الجمركية بشكل واضح على الاسعار المحلية، خصوصا في الدول التي تعتمد على الاستيراد. ويمكن للحكومة استخدام هذه الادوات لتقليل الضغوط التضخمية عبر:

– تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الاساسية.

– تثبيت الدولار الجمركي لفترة معينة في ظل الارتفاعات الحادة لسعر الصرف.

– دعم سلاسل الإمداد لتقليل تكلفة النقل المرتبطة بالإجراءات الجمركية.

– مراجعة الرسوم التي تُفرض على مدخلات الإنتاج حتى لا تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية.

سابعا: السياسات الجمركية كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة:

لا يمكن النظر إلى الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف. لذا ينبغي أن تكون القرارات الجمركية جزءا من خطة اقتصادية متكاملة تتضمن:

– تعزيز الاستقرار النقدي وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.

– دعم القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة والتكنولوجيا.

– توفير بيئة استثمارية محفزة تقلل الحاجة إلى رفع الرسوم الجمركية لتحقيق الايرادات.

– ضمان التناسق بين أهداف الجمارك وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: التحديات المستقبلية وسبل المعالجة

تواجه السياسات الجمركية جملة من التحديات في ظل العولمة وسرعة التغيير الاقتصادي، ومن أبرزها:

– زيادة التهرب الجمركي بسبب التفاوت بين سعر الصرف والدولار الجمركي.

– المنافسة العالمية التي تفرض خفض الرسوم الجمركية للانضمام إلى اتفاقيات التجارة.

– الاعتماد الكبير على السلع المستوردة مما يجعل أي تغيير في الرسوم ذا أثر مباشر على المستهلك.

– عدم كفاية البنية التحتية الجمركية في بعض الدول للوصول إلى كفاءة عالمية.

ولمعالجة ذلك، يجب:

– تطوير آليات الفحص الجمركي الالكتروني.

– توحيد الرسوم الجمركية مع الدول الشريكة تجاريا.

– تحسين التنسيق بين الجمارك والجهات الرقابية.

– الاستثمار في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ليصبح النظام الجمركي اكثر عدالة وكفاءة.

■ الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن السياسات الجمركية، سواء من خلال تحديد الدولار الجمركي أو عبر هيكلة التعريفة الجمركية، تشكل أحد أهم أدوات الدولة في إدارة الاقتصاد وتنظيم التجارة. فكل تغيير في أي منهما ينعكس مباشرة على تكلفة السلع، وعلى حركة الاستيراد والتصدير، وعلى مستويات التضخم والقدرة الشرائية. ومع ذلك، فإن فعاليتها الحقيقية لا تُقاس فقط بقدرتها على تحصيل الرسوم او حماية المنتج المحلي، بل بمدى انسجامها مع رؤية اقتصادية شاملة تتسم بالمرونة والشفافية والتوازن. وقد أظهرت التحليلات أن الإصلاح الجمركي ينبغي أن يراعي التغيرات في سعر الصرف، ويعتمد على بنية رقمية متطورة، ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات الصناعة المحلية دون الإضرار بالمنافسة أو زيادة الأعباء على المستهلك.

كما أن التحديات المستقبلية التي تواجه الدول في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية المتسارعة تتطلب سياسات جمركية مبنية على الدراسة الدقيقة، وقادرة على التكيف مع الواقع، وتمنع التهرب والتحايل، وتدعم فرص الاستثمار والتصنيع. وبذلك يصبح تحقيق التوازن بين استقرار الاسعار وحماية الاقتصاد الوطني هدفا ممكنا، إذا ما استندت السياسة الجمركية إلى نهج علمي رصين وادارة رشيدة تتكامل فيها أدوات السياسة المالية والنقدية، بما يضمن تنمية مستدامة قادرة على مواجهة المتغيرات وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في البيئة العالمية.

كيف يُمكن للعملات المستقرة والابتكارات المالية الأخرى أن تُعيد تشكيل الاقتصاد العالمي [1]

Gita Bhatt

Head of Policy Communications and Editor-In-Chief of Finance & Development magazine

قبل ثلاث سنوات، خصصت مجلة "التمويل والتنمية" عدداً كاملاً لتوقع "الثورة النقدية" التي تقودها الابتكارات في مجال التمويل، مثل الأصول المشفرة. وتشهد هذه الثورة الآن تبلوراً واضحًا.

يتناول هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية" الآفاق الجديدة للتمويل، حيث تُعيد التكنولوجيا والبيانات والقيم المجتمعية المتغيرة تشكيل كيفية نقل الأفراد والمؤسسات للأموال وتداول الأصول المالية، ومن يُوفر السيولة، وأين تلوح مخاطر جديدة. نجمع أكاديميين وصانعي سياسات لتقييم هذا المشهد المُعقد والمشحون سياسيًا، والذي يُثير الحماس والقلق على حد سواء.

تُعدّ العملات المستقرة إحدى هذه الآفاق، وهي شكل من أشكال الأصول الرقمية المدعومة بالعملات أو السندات الحكومية. وقد استقطبت شركات العملات المستقرة ملايين المستخدمين حول العالم، وتجُري معاملات عبر الحدود على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بتكلفة منخفضة للغاية. وقد تُعزز التشريعات الجديدة في الولايات المتحدة ودول أخرى نموها بشكل أكبر. أصبحت العملات المستقرة المرتبطة بالدولار شريان حياة ماليًا للأفراد في بعض الاقتصادات ذات التضخم المرتفع. تُقيّم هيلين ري، الأستاذة في كلية لندن للأعمال، الآثار الاقتصادية الكلية والجيوسياسية لانتشار استخدام العملات المستقرة المقومة بالدولار الأمريكي حول العالم. من الجوانب الإيجابية: مدفوعات أسرع وأرخص عبر الحدود. من الجوانب السلبية: خطر الدولرة (حيث يُستخدم الدولار بالتوازي مع العملة المحلية)، وتدفقات رأس المال وتقلب أسعار الصرف، واحتمال إضعاف النظام المصرفي، وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم المالية. وفي حين

[1] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ٤-٩-٢٠٢٥، رابط.

يصعب التنبؤ بكيفية تأثير استخدام هذه التكنولوجيا، إلا أنها "من المرجح أن تُشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي"، كما كتبت.

يُحدد ياو زينج من كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا أحد مصادر الخطر المحتملة: "لقد تغير المشهد المالي العالمي، ومع ذلك، لا تزال القواعد دون تغيير إلى حد كبير". ويضع العملات المستقرة في سياق التغيرات الأوسع في الأسواق المالية. على سبيل المثال، تُوفر المؤسسات غير المصرفية الخاضعة لرقابة أقل سيولة أكبر. ويعتمد المُقرضون بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتسريع الموافقات على القروض، وتقليل متطلبات الضمانات، والوصول إلى المقترضين الذين غالبًا ما تتجاهلهم البنوك التقليدية. ويكتب قائلاً: "قد تعمل العملات المستقرة بشكل جيد في الأوقات الجيدة، لكنها قد تتعثر تحت الضغط".

العملات المستقرة ليست سوى جانب واحد من الثورة. فالقطاعان العام والخاص على حد سواء يقودان الابتكار. وقد استجابت بعض الحكومات والبنوك المركزية لمبادرات الدفع الخاصة من خلال رعاية أنظمة تستجيب لطلب المستهلكين على مدفوعات سريعة وفعالة. ويدرس باحثو صندوق النقد الدولي حالة واجهة المدفوعات الموحدة في الهند، التي تربط مئات البنوك والمنصات والتطبيقات وتجري أكثر من ١٩ مليار معاملة شهريًا.

في الوقت نفسه، يتعين على البنوك المركزية والجهات الرقابية مواجهة الابتكارات الثورية. فالوافدون الجدد مثل شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى، والمنتجات الجديدة مثل العملات المشفرة والعملات المستقرة، تُشكل تحديًا للمؤسسات المالية القائمة. يستكشف إيناكي ألداسورو، وجون فروست، وفاتسالا شريتي، من بنك التسويات الدولية، كيف يمكن أن تتطور المنافسة بين الوافدين الجدد والحاليين. ويخلصون إلى أن السياسات العامة التطلعية يجب أن تصاحب الابتكار الجذري لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات.

يُعد منع الجريمة مجالاً آخر يتعين على السلطات العامة توخي الحذر فيه. كان المجرمون، للأسف، من أوائل من تبنوا العملات المشفرة، ويجب على جميع أنظمة الدفع الموازنة بين الخصوصية والسرعة وضرورة وقف التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يطرح داريل دافي من جامعة ستانفورد وزملاؤه نهجًا عمليًا للسبق.

يجب أن نتحلى بعقلية منفتحة تجاه العملات المستقرة والابتكار المالي. من الواضح أن هناك مجالاً واسعًا للتحسين في أنظمة الدفع والأسواق المالية بشكل عام. ويطالب المستخدمون بذلك. يكمن السر في موازنة المخاطر والفوائد من خلال لوائح تنظيمية واضحة تحمي المستهلكين والمستثمرين وتحد من التداعيات غير المباشرة. من يدري ما هي الإمكانيات الجديدة التي ستفتحها هذه الابتكارات على طول الطريق؟

مدفوعات ديون البلدان النامية تسجل أعلى مستوى لها في ٥٠ عامًا وخلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٤[1]

البنك الدولي: أكبر مؤسسة تمويل تدعم ٧٨ بلدًا من البلدان الأكثر تعرضًا للمخاطر والمعاناة

World Bank

كشف أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي اليوم حول الديون الدولية أن البلدان النامية دفعت ٧٤١ مليار دولار أمريكي لسداد أصل ديونها الخارجية وفوائدها، وهو مبلغ يفوق بكثير التمويل الجديد الذي تلقته خلال الفترة ما بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤. وهذه الفجوة هي الأكبر على مدى خلال ٥٠ عامًا.

في العام الماضي، استطاعت معظم البلدان التقاط الأنفاس بشأن ديونها مع وصول أسعار الفائدة إلى ذروتها وإعادة فتح أسواق السندات. وأتاح ذلك للعديد من البلدان تجنب مخاطر التخلف عن السداد من خلال إعادة هيكلة ديونها. وفي المجمل، أعادت البلدان النامية هيكلة ديون خارجية بقيمة ٩٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، وهو أكبر مبلغ منذ عام ٢٠١٠. وفي الوقت ذاته، ضخ مستثمرو السندات تمويلاً جديداً مقداره ٨٠ مليار دولار أمريكي. هذا التمويل يزيد عمّا تلقوه من أقساط سداد أصل الدين والفوائد. ساعد ذلك العديد من البلدان النامية على استكمال إصدار سندات بمليارات الدولارات. لكن تلك الأموال جاءت بتكلفة باهظة، إذ بلغت أسعار الفائدة حوالي ١٠٪، أي ضعف المعدلات السائدة قبل عام ٢٠٢٠.

بدوره قال إندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية: "على الرغم من أن الأوضاع المالية العالمية قد تكون آخذة في التحسن، لكن على البلدان النامية ألا تخدع نفسها، فهي ليست بعيدة عن دائرة الخطر"، مشيرا إلى أن "تراكم ديونها ما زال مستمرًا، وأحيانًا بطرق جديدة وضارة، وبالتالي على صنّاع السياسات في كل بلدان العالم

[1] موقع البنك الدولي، واشنطن، ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، رابط.

استغلال هذه الفرصة المتاحة اليوم لإعادة ترتيب أوضاع المالية العامة وضبطها في بلدانهم بدلاً من التدافع مجدداً نحو أسواق الديون الخارجية للحصول على قروض" .

أشار هذا التقرير الجديد في عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي الدين الخارجي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أعلى مستوى له على الإطلاق ليصل إلى ٨.٩ تريليونات دولار أمريكي، منها ١.٢ تريليون دولار مستحق على ٧٨ بلداً منخفض الدخل، وهي بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي . وبلغ متوسط سعر الفائدة الذي ستدفعه الاقتصادات النامية لدائنيها الرسميين على ديونها العامة المتعاقد عليها حديثًا في عام ٢٠٢٤ أعلى مستوى له منذ ٢٤ عامًا . كما بلغ المتوسط المدفوع للدائنين من القطاع الخاص أعلى مستوى له منذ ١٧ عامًا .

وإجمالاً دفعت هذه البلدان رقمًا قياسيا بلغ ٤١٥ مليار دولار أمريكي في شكل فوائد فقط، وهذه المبالغ كان من الممكن توجيهها إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية والبنية التحتية الحيوية . فعلى سبيل المثال، لا يستطيع نصف سكان البلدان الأكثر مديونية تحمل تكاليف الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية للحفاظ على صحتهم على المدى الطويل .

لقد بات الحصول على التمويل المنخفض التكلفة أكثر صعوبة، باستثناء ما تقدمه بنوك التنمية متعددة الأطراف وخاصة البنك الدولي الذي يُعد أكبر مؤسسة على الإطلاق تقدم التمويل للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية . وفي عام ٢٠٢٤، قدم البنك الدولي تمويلاً جديداً لهذه البلدان بقيمة قياسية بلغت ١٨.٣ مليار دولار أمريكي، متجاوزاً ما تلقاه من مدفوعات أصل الديون والفوائد . كما سجل رقمًا قياسيًا بتخصيص ٧.٥ مليارات دولار أمريكي في شكل منح لهذه البلدان .

تراجعت مؤسسات التمويل الثنائية الرسمية، وخاصة الحكومات والمؤسسات المرتبطة بالحكومات، بعد مشاركتهم في موجة من عمليات إعادة هيكلة أدت إلى خفض الديون الخارجية طويلة الأجل لبعض البلدان بنسبة بلغت ٧٠٪ . وفي عام ٢٠٢٤، حصلت هذه المؤسسات على ٨.٨ مليارات دولار أمريكي إضافية مقابل أصل الديون والفوائد، وقد زاد هذا المبلغ عما قدموه كتمويل جديد للبلدان النامية . ومع تراجع خيارات التمويل المنخفض التكلفة، اضطرت العديد من البلدان النامية إلى اللجوء إلى جهات التمويل المحلية مثل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المحلية . وقد أظهرت البيانات المتوفرة عن ٨٦ بلداً أن

أكثر من نصفها شهد زيادة في معدلات الدين الداخلي (المحلي) للحكومات بوتيرة أسرع مقارنة بالديون الحكومية الخارجية.

من جانبها قالت هايشان فو، رئيسة الخبراء الإحصائيين بمجموعة البنك الدولي ومديرة مجموعة بيانات التنمية: "إن الاتجاه المتزايد لدى العديد من البلدان النامية نحو الاستفادة من المصادر المحلية لتلبية احتياجاتها التمويلية يعد إنجازاً بالغ الأهمية على مستوى السياسات." وأضافت قائلة: "هذا الاتجاه شاهد على علامات تطور أسواق رأس المال المحلية. لكن الإفراط في الاقتراض المحلي يمكن أن يدفع البنوك المحلية إلى تخصيص معظم الأموال المتاحة لديها لشراء السندات الحكومية بدلاً من توفير التمويل للقطاع الخاص المحلي، كما أن الديون المحلية تأتي غالبًا بآجال استحقاق أقصر، مما يزيد من تكلفة إعادة التمويل. وبالتالي ينبغي على الحكومات توخي الحذر وعدم الإفراط في هذه القروض."

يكشف التقرير أيضاً عن رؤى جديدة ومقلقة بشأن تأثير مستويات الديون المرتفعة على الحياة اليومية للأفراد في البلدان النامية. فقد أشار إلى أمن بين ٢٢ بلداً من البلدان الأكثر مديونية، أي تلك التي يتجاوز رصيد ديونها الخارجية ٢٠٠٪ من عائدات التصدير، يبلغ متوسط نسبة السكان غير القادرين على تحمل تكاليف الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية للحفاظ على صحتهم على المدى الطويل حوالي ٥٦٪. هذا وتشير البيانات إلى أن ١٨ بلداً من هذه البلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث يعاني نحو ثلثي السكان من عدم القدرة على تحمل تكاليف المواد التغذية الضرورية.

هل يوحد خطر الانهيار المالي الداهم الفرنسيين ؟[1]

الدين العام لفرنسا يرتفع ٥٠٠٠ يورو في الثانية ومعدل الفقر يطال ١٥٪ من السكان

توفيق شنبور

أستاذ محاضر في قوانين النقد والمصارف المركزية، شغل سابقا منصب مدير الشؤون القانونية ثم الدولية في مصرف لبنان - بيروت

تمر فرنسا حاليا بأخطر أزمة سياسية منذ تأسيس الجمهورية الخامسة، وفقا للمعلق السياسي الفرنسي ألان دوهاميل. فقد شهد عام ٢٠٢٤ وحده، تعاقب أربعة رؤساء وزراء على رئاسة الحكومة، تخلل ذلك حل الجمعية الوطنية، ثم اخيرا، تصويت بحجب الثقة أعقبه تكليف رئيس جديد للوزراء. كل ذلك يحدث في ظل برلمان منقسم بلا غالبية واضحة، وصعود غير مسبوق لليمين المتطرف في الانتخابات التشريعية.

وعلى النقيض، يرى البروفسور جوليان شوفالييه من جامعة باريس الثامنة (Paris VIII) أن جوهر الأزمة في فرنسا مالي واقتصادي في الدرجة الأولى، سببه الإفراط في الإنفاق لا في الاستدانة. ويحمّل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المسؤولية الأساس، إذ ارتفع الدين العام خلال عهده بأكثر من الثلث، بهدف تأمين إعادة انتخابه وامتصاص غضب الشارع. وقد أدى هذا التوسع في الدين إلى تركز الثروة وتفاقم الفوارق الاجتماعية، فيما وُجهت الإيرادات نحو إنفاق غير منتج للثروة. ومع تراجع معدلات النمو بشكل حاد، مقارنة بأسعار الفائدة، برزت الحاجة إلى تحقيق فوائض مالية أولية كبيرة لسد الفجوة بين الإنفاق والإيرادات (باستثناء مدفوعات الفائدة) وتثبيت مسار الدين العام.

من جانبه، يؤكد رئيس الوزراء المستقيل فرنسوا بايرو أن "سبب الأزمة هو الدين العام المرتفع، فهو حاليا العدو الأكبر للبلاد، وعدّاده يرتفع بأكثر من ٥٠٠٠ يورو كل ثانية" . ويذكّر بأن نسبته لم تكن تتجاوز ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عهد الرئيس الراحل شارل ديغول، بينما بلغت اليوم ١١٤٪. ومنذ عام ١٩٧٣، حين توقفت فرنسا عن الاقتراض من مصرفها الوطني بعد تعديل قانونه، أصبح أكثر من نصف دينها في أيدي مستثمرين أجانب. أما الحكومات المتعاقبة، فقد واصلت زيادة الدين بذريعة الحفاظ على دولة الرفاه، معوّلة على مظلة اليورو والمصرف المركزي الأوروبي.

[1] نقلا عن مجلة المجلة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، رابط.

الدين العام الفرنسي ٣.٣٥ تريليون يورو

ويقدَّر الدين العام الفرنسي بنحو ٣.٣٥ تريليونا يورو، بحسب المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE)، الذي أظهر في بياناته الصادرة أواخر يوليو / تموز الماضي أن الدين ارتفع خلال عام واحد بمقدار ١٨٥ مليار يورو، أي بنسبة ٦٪. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبته إلى ١٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حلول عام ٢٠٣٠. كذلك يرتقب أن تقفز تكلفة الفوائد السنوية على الدين من نحو ٦٠ مليار يورو حاليا إلى ١١٠ مليارات يورو في نهاية العقد. أما العجز العام، فقد سجّل في عام ٢٠٢٤ نسبة ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ضعفي الحد الرسمي المسموح به في الاتحاد الأوروبي والمحدد بـ ٣٪.

إذا لم نتخذ خيارات خفض الدين، فسيكون دائنونا أو صندوق النقد الدولي هم من سيفرضونها علينا

وزيرةَ الحسابات العامة الفرنسية أميلي دو مونتشالين

من المعروف أن فرنسا تُعد الدولة الوحيدة في منطقة اليورو التي تراكم أربعة أنواع من العجوزات في آن واحد: عجز الموازنة، عجز الميزان التجاري، العجز الأولي للموازنة، وعجز ميزان المدفوعات. كما تُصنَّف ضمن الدول المتقدمة ذات الأعباء الضريبية الأعلى، إذ تتجاوز نسبة الضرائب فيها ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

دفعت هذه الأرقام والتوقعات التي تكشف حرج وضع المالية العامة وزيرةَ الحسابات العامة أميلي دو مونتشالين إلى إطلاق تحذير صريح عبر صحيفة "لو جورنال دو ديمانش" في ٧ يونيو / حزيران، قالت فيه: "إذا لم نتخذ خيارات خفض الدين، فسيكون دائنونا أو صندوق النقد الدولي هم من سيفرضونها علينا".

وقد أيد زميلها وزير الاقتصاد والمالية والصناعة إريك لومبارد تلك المخاوف، لكنه سعى في الوقت نفسه إلى طمأنة الأسواق، مؤكدا أن "الدين مستدام، وإعادة التمويل تسير على ما يرام، وأن الاقتصاد الفرنسي السابع بكبره في العالم يتمتع بصحة جيدة". وأشار إلى تسجيل نمو بنسبة ٠.٣٪ في الربع الثاني من العام.

الفرنسيون يتحوطون للأسوأ

زاد من حالة عدم اليقين وقلق الأسواق فشل حكومة بايرو في تصويت الثقة في الجمعية الوطنية، بالإضافة إلى خفض وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" لتصنيف فرنسا من AA– إلى A+، مما سيزيد عبء الدين العام نتيجة مطالبة الدائنين بأسعار فائدة أعلى على السندات لأجل عشر سنوات. وقد تتحول الديون إلى كرة ثلج إذا تجاوزت معدلات الفائدة معدلات النمو، مما يجعل تكلفة الدين على الفرنسيين أكبر بكثير من تكلفة خطة بايرو.

وعقب إعلان حجب الثقة، شهدت أسهم المصارف التي تمتلك حصصا كبيرة من الديون الفرنسية انخفاضا حادا في بورصة باريس. كما لوحظ ارتفاع مستوى الادخار لدى الفرنسيين إلى نحو ١٩٪، وهو المستوى نفسه الذي سُجل في الثمانينات، كوسيلة للتحوط ضد مستقبل اقتصادي غامض. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الإقبال على أصول الملاذ الآمن، لا سيما الذهب.

ستنعكس الهشاشة في الوضع الفرنسي، باعتباره ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، سلبا على كامل المنطقة. وستتجلى آثارها على المصارف الأوروبية المعرضة للديون الفرنسية، وعلى سعر صرف اليورو، وعلى مستويات النمو الأوروبي

ستنعكس الهشاشة في الوضع الفرنسي، باعتباره ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، سلبا على كامل المنطقة. وستتجلى آثارها على المصارف الأوروبية المعرضة للديون الفرنسية، وعلى سعر صرف اليورو، وعلى مستويات النمو الأوروبي، فضلا عن ثقة الأسواق العالمية بالمنطقة واستقرار مؤسساتها المالية.

وفي حال تفاقم الأزمة، لن يكون في إمكان المصرف المركزي الأوروبي إقراض فرنسا إلا ضمن خطة إصلاح هيكلية متفق عليها مع آلية الاستقرار الأوروبي. ويستلزم ذلك موافقة المفوضية الأوروبية وحكومات دول منطقة اليورو الأخرى، مما يعني تخلي فرنسا مؤقتا عن جزء من سيطرتها على اقتصادها لصالح شركائها الأوروبيين، كما حصل مع اليونان سابقا.

خفض الانفاق الاجتماعي ضرورة

وكانت فرنسا قد التزمت عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي معايير وقواعد محددة في شأن العجز والدين العامين. وبموجب هذه الالتزامات، اقترحت حكومة بايرو خفضا في الإنفاق الاجتماعي السنوي بمقدار ٤٤ مليار يورو، بهدف خفض العجز العام من ٥.٨٪ إلى ٤.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حلول عام

٢٠٢٦، من دون أي زيادة في الضرائب. ويعادل هذا الخفض نحو ١.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من المطلوب عادةً من قبل المفوضية الأوروبية، الذي يقدّر بـ٠.٧٪ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

معلوم أن هناك رافعتين أساسيتين لخفض العجز: زيادة الإيرادات و/أو خفض الإنفاق العام. وحساب أثر الرافعة الأولى بسيط نسبيا مقارنة بالأخرى. فإعلان توفير ٤٤ مليار يورو كما جاء في خطة بايرو، لا يعني بالضرورة أن الإنفاق العام سينخفض بالقيمة المطلقة نفسها، بل يكمن التحدي في جعل الإنفاق، الذي تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي أنه الأعلى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، ينمو بوتيرة أبطأ من نمو الناتج المحلي المحتمل.

لكن هناك أخطار اجتماعية جمة، إذ قد يؤدي خفض الإنفاق إلى تفاقم أوضاع الطبقات الضعيفة، خصوصا أن بيانات المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) تشير إلى وصول معدل الفقر إلى ١٥٪ من السكان. كما سجلت هيئات العمال ارتفاعا في عدد الدعاوى الجماعية مطلع عام ٢٠٢٥ إلى أعلى مستوياته منذ خمسة عشر عاما، بينما تشير تقارير هيئات الأعمال إلى دخول ١٧٨٧٩ شركة في الربع الأول من ٢٠٢٥ في إجراءات قانونية وقائية أو حراسة قضائية أو تصفية.

يرى أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، أن سيناريو تعثر فرنسا عن سداد ديونها ليس مستحيلا

من جهة أخرى، تشير نشرات معهد مونتين، وهو مركز أبحاث ليبيرالي، إلى وضع مقلق للسكن في فرنسا يعيق حصول الطبقات الوسطى على المنازل، إذ يمتلك ٢٤٪ من الأسر نحو ٦٨٪من المنازل المملوكة للقطاع الخاص، مما يجعل السكن "نفقة للبعض ودخلا للآخرين"، مع خطر انتقال عدم المساواة عبر الأجيال. كما تظهر إحصاءات الروابط الطالبية صعوبات مادية تحول دون التحاق نحو ٦٠ ألف تلميذ بمدارسهم، بينما تحذر إحصاءات روابط المتقاعدين من عدم قدرة خمسة ملايين متقاعد على الحصول على الغذاء الكافي.

في المقابل، يشير تقرير ديوان المحاسبة الصادر في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ إلى وجود هدر وتبديد بنحو ثلاثة مليارات يورو، مما يعكس إمكانات لتحسين الكفاءة المالية ضمن الإنفاق العام.

صندوق النقد : هناك هامش للمناورة

تشير بعثة صندوق النقد الدولي في تقريرها بمقتضى مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ إلى أنه نظرا لارتفاع مستوى الدين العام واستمراره في التزايد، أصبح من الضروري استعادة عافية المالية العامة، مع تنفيذ إصلاحات هيكلية تحفز النمو المستدام. ورحبت البعثة بخطة الحكومة لخفض العجز إلى أقل من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حلول عام ٢٠٢٩، مشيرة إلى أن زيادة قدرها ٠.٣٪ في نمو الناتج المحلي المحتمل، يمكن أن تساهم على المدى الطويل في خفض الدين العام بنحو ١٠٪ من الناتج.

ويرى أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، أن سيناريو تعثر فرنسا عن سداد ديونها ليس مستحيلا، مع الإشارة إلى وجود مساحة للمناورة. وفي المقابل، يؤكد العديد من المسؤولين الفرنسيين أنه على الرغم من المعوقات القائمة، من شبه المؤكد أن فرنسا لن تضطر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي في مقابل برنامج تقشف صارم. فهي لا تزال قادرة على التمويل عبر الأسواق المالية، على الرغم من استمرار الجمعية الوطنية في معارضة إصلاحات الموازنة وخفض الديون.

تمتلك فرنسا مقومات تمنعها من الانهيار، من بينها رابع أكبر مخزون ذهبي في العالم يقدّر بـ ٢٤٣٧ طن، ومدخرات خاصة ضخمة، واقتصاد متنوع، ومكانة كقوة أوروبية

وتتعامل فرنسا حاليا بأسعار فائدة على السندات الحكومية لمدة ١٠ سنوات بلغت ٣.٥٪ بعد خسارة بايرو في تصويت الثقة، وهي نسبة أعلى من معدلات ألمانيا وإسبانيا واليونان، لكنها أقل بقليل من سعر الفائدة الذي تدفعه إيطاليا البالغ ٣٥٩٢٪، على الرغم من أن الأخيرة لا تواجه خطرا ماليا مباشرا.

كما تمتلك فرنسا مقومات تمنعها من الانهيار، من بينها رابع أكبر مخزون ذهبي في العالم يقدّر بـ ٢٤٣٧ طن، ومدخرات خاصة ضخمة، واقتصاد متنوع، ومكانة كقوة أوروبية، مما يشجع المصرف المركزي الأوروبي على شراء كميات كبيرة من السندات الفرنسية لتهدئة الأسواق عند الضرورة.

جدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي لا يتدخل لمعالجة الدين العام فقط، بل أيضا لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات، أي عندما تعجز دولة عن سداد ديونها لدائنيها الخارجيين، وهو أمر لا ينطبق على فرنسا حاليا. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي ليس خط الدفاع الأول، بل تأتي آلية الاستقرار الأوروبية (ESM) في المقام الأول، إذ أُنشئت خلال أزمة الديون السيادية للإشراف على أي عمليات إنقاذ ضرورية في أوروبا، خصوصا أن فرنسا تعتمد بشكل رئيس على اليورو وليس الدولار.

تنقسم الجمعية الوطنية حاليا ثلاث كتل على تباعد عميق: اليسار والوسط واليمين المتطرف. وتشير استطلاعات الرأي إلى صعوبة ظهور غالبية برلمانية مع تعيين ماكرون رئيس وزرائه الخامس، "ففرنسا باتت عصية على الحكم، والهاوية أمامها"، بحسب تقييم الأمور من قبل أستاذ الاقتصاد البروفسور فيليب ديسيرتين من جامعة باريس–١، الذي يتوقع أن يستمر التأزم السياسي والمالي للمرحلة المقبلة. وبصيص الأمل المتبقي هو أن المستويات المرتفعة للدين العام والعجز أصبحت موضع نقاش سياسي جاد بعد أكثر من ٢٠ عاما من التراخي المالي، وهذا أمر يمكن التأسيس عليه. فكما وحدت مقاومة موازنة التقشف لعام ٢٠٢٦ المعارضة اليسارية واليمينية المتطرفة، لا شيء يمنع من التوافق ايضا لمناقشة كيفية تجاوز الخطر الداهم الذي يهدد الجميع والمتمثل بعدم قابلية الاستمرار بالعجز العام وتفلت روابط استمرارية الدين العام.

الذكاء الاصطناعي صغير الحجم وأثره الكبير

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لأغراض التنمية[1]

سانغبو كيم

نائب الرئيس لشؤون التحول الرقمي، البنك الدولي

كريستين جينواي تشيانغ

مديرة عامة لقطاع الممارسات العالمية للتحول الرقمي

عندما يسمع الناس مصطلح "الذكاء الاصطناعي"، فغالبًا ما يتبادر إلى أذهانهم النماذج اللغوية الكبيرة التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة، فهي أنظمة ضخمة مدرَّبة على كميات هائلة من البيانات، تعمل على حواسيب عملاقة، وتحتاج إلى موارد هائلة لتشغيلها. وفي معظم الأحيان تُثير هذه الأشكال اللافتة للانتباه من "الذكاء الاصطناعي كبير الحجم" حوارات مهمة حول إمكانية الوصول والتنافسية. ومع ذلك، هناك مجال لا يقل قوة، وربما أكثر تأثيرًا، يتبلور في البلدان النامية يتمثل في بروز "الذكاء الاصطناعي صغير الحجم" على السطح.

يُعدُّ الذكاء الاصطناعي صغير الحجم نهجًا ميسور التكلفة، وسهل المنال، وملائمًا للسياق الذي صمم من أجله. وعلى عكس الذكاء الاصطناعي كبير الحجم، فإنه لا يتطلب بنية تحتية ضخمة أو خوادم متطورة. ويعتمد على مجموعات بيانات صغيرة محدودة، ويعمل على الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة، ويستهلك موارد محدودة، كما أنه دقيق التصميم من أجل مواجهة التحديات المحلية العاجلة. ويقدم الذكاء الاصطناعي صغير الحجم بالفعل حلولاً ملموسة في مجالات الزراعة والصحة والتعليم للمجتمعات ذات الموارد المحدودة حيث تشتد الحاجة الملحة إليه.

الزراعة: تعزيز القدرة على الصمود وزيادة الإنتاجية

يسهم الذكاء الاصطناعي صغير الحجم في تمكين المزارعين باستخدام أدوات بسيطة ومحلية لمساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود.

في كينيا، على سبيل المثال، يمكّن تطبيق "Nuru" المزارعين من تصوير أوراق المحاصيل المصابة وإرسالها للمختصين لتشخيصها بشكل فوري دون الحاجة إلى اتصال دائم بالإنترنت. وتسهم مثل هذه الأدوات

[1] موقع مدونة البنك الدولي، ١٠-٩-٢٠٢٥، رابط.

في مساعدة المزارعين على تحسين إنتاجيتهم وزيادة دخلهم. وفي السنغال، تستخدم إحدى شركات الزراعة الرقمية بيانات المزارعين والمحاصيل لتقديم المشورة عبر الهاتف المحمول بشأن السيطرة على أمراض النباتات وإدارة الاحتياجات المائية، مما يوفر المعلومات الصحيحة عند الحاجة إليها. أما في غانا، فتقوم إحدى الشركات الناشئة بإرسال توقعات الطقس المحلية باستخدام الرسائل النصية القصيرة، مما يساعد المزارعين على تحديد أوقات الزراعة والري والحصاد بشكل أفضل، وكل ذلك باستخدام هواتفهم البسيطة. وتعتبر هذه التطبيقات عملية وفعالة ومنخفضة التكلفة.

وتكمن قوة هذه الأدوات في قدرتها على البناء على ما هو موجود بالفعل. وباستخدام البنية التحتية الأساسية، مثل سجلات المزارعين المحلية في أماكن مثل الهند، يمكن للذكاء الاصطناعي صغير الحجم إنشاء منصات جديدة تربط المزارعين بمصادر التمويل والأسواق الجديدة والخدمات الاستشارية المصممة خصيصًا.

الرعاية الصحية: توسيع إمكانية الوصول وتدعيم الأنظمة

في مجال الرعاية الصحية، يُحدث الذكاء الاصطناعي صغير الحجم أثرًا ملموسًا من خلال تقديم أدوات قوية ذات نطاق ترددي منخفض، تعمل على توسيع إمكانية الوصول ومصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية. فعلى سبيل المثال، تُجرى تجارب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جزر المحيط الهادئ لمساندة رعاية الأمهات في المناطق النائية حيث يصعب الوصول إلى الأطباء. وفي الهند، تقوم أدوات الذكاء الاصطناعي المُصممة للعمل على الهواتف المحمولة بفحص حالات السل والسكري مباشرة عبر هذه الأجهزة دون الحاجة إلى الاتصال عريض النطاق.

ومن الجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي صغير الحجم يتكيف أيضًا مع الثقافات المحلية. ففي بيرو، تعمل إحدى المبادرات على تطوير دراسات تشخيصية تعتمد على الصوت بلغات السكان الأصليين، مما يعزز ثقة المجتمعات المحلية في خدمات الرعاية الصحية ويضمن أن تكون مخترعات التكنولوجيا في خدمة الجميع.

التعليم: سد الفجوات وتعزيز التعلم المتوافق مع الاحتياجات الشخصية

يسهم الذكاء الاصطناعي صغير الحجم في التصدي لأحد أكبر تحديات التعليم، ألا وهو توفير تعلم جيد المستوى ومتوافق مع الاحتياجات الشخصية على نطاق واسع. ففي غانا، يكلف تطبيق الذكاء

الاصطناعي "Rori" لتدريس الرياضيات – يتم توزيعه باستخدام تطبيق "واتساب" ومُدَرب على بيانات ملخصة لعدد ٥٠٠ درس فقط – نحو ٥ دولارات للطالب سنويًا، لكنه يحقق مكاسب في التعلم تعادل سنة إضافية من الدراسة.

وتتزايد مثل هذه المنافع بصورة مستمرة، ففي كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والمكسيك، تعمل أنظمة التدريس المستندة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي على توسيع دائرة التعلم الشخصي لتشمل سكان المجتمعات النائية والسكان الأصليين. وفي الوقت ذاته، تعمل بعض المنصات مثل "Diksha" في الهند و"Shikkhok" في بنغلاديش على دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهواتف المحمولة التي تعمل دون اتصال بالإنترنت، وباستخدام لغات متعددة. وتثبت هذه النماذج قدرة تكنولوجيا التعليم على إحداث فرق ملموس في حياة الطلاب والمعلمين دون الحاجة إلى موارد مكثفة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توسيع آفاق شمول الجميع وإتاحة الفرص في كل مكان.

الدروس المستفادة من التطبيقات الأولية للذكاء الاصطناعي صغير الحجم

يعتمد نجاح الذكاء الاصطناعي صغير الحجم على عدد من المبادئ. أولاً، يحقق أفضل أداء عند معالجة مشكلات محلية محددة وواضحة، مثل مرض زراعي معين أو حالة صحية محددة. ثانيًا، يستند إلى البنية التحتية والشبكات القائمة — مثل سجلات المزارعين أو تطبيق واتساب أو أنظمة العاملين الصحيين المحليين — لتوسيع نطاق تأثيره. ثالثًا، يُعد تصميمه للعمل على الهواتف المحمولة بصفة أساسية، وبدون الحاجة إلى الاتصال بالإنترنت، أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لأن الهواتف الذكية هي غالبًا الجهاز الرقمي المستخدم بصورة أساسية في البلدان النامية، حيث تكون إمكانية الاتصال غير منتظمة. وأخيرًا، يزدهر الذكاء الاصطناعي صغير الحجم بفضل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث توفر الحكومات منصات داعمة، ويقود القطاع الخاص أنشطة لابتكار، وتشكل المجتمعات المحلية الحلول التي تلبي احتياجاتها الحقيقية على أرض الواقع.

تطوير الذكاء الاصطناعي المفيد للجميع

من المؤكد أن يواصل الذكاء الاصطناعي كبير الحجم تجاوز الحدود التقليدية والتوقعات في مجالي البحث والصناعة، ولكن الذكاء الاصطناعي صغير الحجم هو المجال الذي نشهد فيه أثره الفوري على المجتمعات المحلية بالفعل. ويتميز هذا النوع من الذكاء الاصطناعي بطبيعته العملية والاستدامة، بالإضافة إلى الكفاءة

من حيث التكلفة. وعلى الرغم من محدودية نطاقه، إلا أنه يتيح للبلدان النامية القدرة على تجاوز الحواجز التقليدية والاستفادة من التطورات التي يشهدها الذكاء الاصطناعي حاليًا. وفي البنك الدولي، نرى في ذلك جسراً حيوياً نحو عالم رقمي أكثر شمولاً في المستقبل.

ولا ينبغي أن تقتصر فرص الرفاهة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي على عدد قليل من البلدان. ولهذا يقدم الذكاء الاصطناعي صغير الحجم سردية جديدة، تركز على الإبداع وإتاحة الفرص وبناء القدرة على الصمود، حيث ينبع من المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليه. ولم تظهر بعد أفضل الفرص التي يتيحها هذا النوع من الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي وجودة التعليم والتحول الرقمي في الهند:

دراسة تاريخية أكاديمية

م د. حنان محمود عبد الرحيم

باحثة في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

مسؤولة الإعلام بكلية التربية - جامعة سامراء - العراق

الحلقة (١ / ٢)

يشهد العالم تحولاً جذريًا مدفوعًا بالتقدم المتسارع في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. هذه الثورة التكنولوجية، التي تتجاوز حدود القطاعات الصناعية والاقتصادية التقليدية، تحدث تأثيرًا عميقًا في قطاع التعليم على مستوى العالم. الهند، وهي دولة تتميز بتعداد سكاني هائل، وديموغرافيا شابة، وطموح متزايد لتصبح قوة اقتصادية عالمية، تقف على مفترق طرق حاسم في سعيها للاستفادة من هذه التطورات لتحسين جودة التعليم ورفع كفاءة نظامها التعليمي الواسع والمعقد. (NITI Aayog, 2018)

يُعدُّ التعليم ركيزة أساسية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه النظم التعليمية العالمية، بما في ذلك النظام الهندي، تحديات متعددة مثل محدودية الوصول، ونقص الموارد، والحاجة إلى تحديث المناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل المتغيرة. (UNESCO, 2015) في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي كأدوات قوية لديها القدرة على معالجة العديد من هذه التحديات، وتقديم حلول مبتكرة للتعلم والتدريس والإدارة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل تاريخي أكاديمي متعمق لرحلة الهند في دمج الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في نظامها التعليمي. ستتبع الدراسة المسار الزمني لهذه التطورات، مع التركيز على التغيرات في السياسات، والمبادرات الرئيسية، ودور مختلف الجهات الفاعلة. سيتم التركيز بشكل خاص على كيفية تأثير هذه التقنيات على جودة التعليم، وهو مفهوم متعدد الأوجه يشمل عوامل مثل الوصول، والإنصاف، والملاءمة، والفعالية. من خلال استكشاف السياق الهندي الفريد، تسعى هذه

الدراسة إلى المساهمة في فهم أوسع للتحديات والفرص المرتبطة بالتحول الرقمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي في التعليم، وتقديم رؤى قيمة لصانعي السياسات والباحثين والمعلمين.

الإطار النظري: الذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي، وجودة التعليم

لتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على جودة التعليم في الهند بشكل فعال، من الضروري بناء إطار نظري يحدد المفاهيم الرئيسية والعلاقات بينها.

الذكاء الاصطناعي (AI) في التعليم

يشير الذكاء الاصطناعي إلى مجال علوم الكمبيوتر الذي يركز على إنشاء آلات يمكنها محاكاة الذكاء البشري والتعلم منه (Russell & Norvig, 2010) في سياق التعليم، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "استخدام الآلات والتقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي لتقديم حلول تعليمية وتدريسية مبتكرة ومحسّنة (Baker & Siemens, 2014) " يتضمن ذلك مجموعة واسعة من التطبيقات، مثل:

- أنظمة التعليم الذكية: (Intelligent Tutoring Systems – ITS) التي توفر تعليمًا مخصصًا وتكييفيًا للطلاب بناءً على أدائهم الفردي. (Graesser et al., 2005)
- التعلم الآلي: (Machine Learning – ML) لتحليل البيانات التعليمية الضخمة (Learning Analytics) وتحديد الأنماط والتنبؤ بأداء الطلاب (Siemens & Gasevic, 2012).
- معالجة اللغة الطبيعية: (Natural Language Processing – NLP) لإنشاء روبوتات الدردشة التعليمية، وتصنيف المقالات، وتحليل المشاعر.
- الرؤية الحاسوبية: (Computer Vision) لتحليل السلوك في الفصول الدراسية الافتراضية أو تقييم المهام البصرية.

تكمن القوة التحويلية للذكاء الاصطناعي في قدرته على معالجة البيانات على نطاق واسع، وتقديم ردود فعل فورية، وتخصيص الخبرات التعليمية، وأتمتة المهام الروتينية، مما قد يؤدي إلى تحسين كبير في فعالية وكفاءة العملية التعليمية. (Popenici & Kerr, 2017)

التحول الرقمي في التعليم

التحول الرقمي ليس مجرد رقمنة للموارد أو العمليات الحالية، بل هو عملية تحويلية أعمق تتضمن دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المنظمة أو القطاع، مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في الثقافة والعمليات ونماذج الأعمال .(Westerman et al., 2014) في التعليم، يشمل التحول الرقمي ما يلي :

- الرقمنة :(Digitization) تحويل المعلومات التناظرية إلى صيغة رقمية (مثل الكتب المدرسية الرقمية .(
- الرقمنة :(Digitalization) استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات الحالية (مثل استخدام أنظمة إدارة التعلم LMS
- التحول الرقمي :(Digital Transformation) إعادة تصور شاملة لكيفية تقديم التعليم وتجربة التعلم بالكامل باستخدام التقنيات الرقمية (e.g., personalized learning pathways, AI-driven assessment).

يؤثر التحول الرقمي على البنية التحتية التعليمية، والمناهج الدراسية، وأساليب التدريس، والتقييم، والإدارة. إنه يهدف إلى خلق نظام تعليمي أكثر مرونة، ومتاحًا، ومتجاوبًا مع احتياجات المتعلمين وسوق العمل .(Schleicher, 2018)

جودة التعليم

مفهوم جودة التعليم معقد ومتعدد الأبعاد، ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالميًا. ومع ذلك، يمكن أن تشمل جودة التعليم في هذا السياق :

- الوصول والإنصاف : ضمان حصول جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو موقعهم الجغرافي، على فرص تعليمية عالية الجودة .(UNESCO, 2015)
- الفعالية التعليمية : مدى نجاح التعليم في تحقيق نتائج التعلم المرجوة، وتنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية، والقدرات التي تمكن الطلاب من النجاح في الحياة والعمل.
- الملاءمة : مدى صلة المناهج الدراسية والأساليب التعليمية باحتياجات الطلاب والمجتمع وسوق العمل المتغير، بما في ذلك مهارات القرن الحادي والعشرين .(Bates, 2015)
- كفاءة النظام : استخدام الموارد بكفاءة لتحقيق أقصى قدر من النتائج التعليمية.

- رضا أصحاب المصلحة: رضا الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع الأوسع عن النظام التعليمي.

يمكن للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي أن يؤثرا بشكل كبير على هذه الأبعاد من خلال توسيع نطاق الوصول، وتحسين طرق التدريس، وتخصيص التعلم، وتوفير أدوات تقييم أكثر دقة، وتعزيز الكفاءة الإدارية. (Zhang & Aslan, 2021)

التطور التاريخي للتحول الرقمي في التعليم الهندي

يمكن تتبع رحلة الهند في التحول الرقمي لقطاع التعليم عبر مراحل متميزة، تعكس التغيرات في الأولويات الوطنية، والتقدم التكنولوجي، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

المرحلة المبكرة: التركيز على البنية التحتية والوعي (أواخر التسعينيات – أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين).

شهدت هذه المرحلة المبكرة إدراكًا متزايدًا لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كعامل تمكين للتنمية الوطنية. كان التركيز الأساسي على بناء البنية التحتية الأساسية وتوفير الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت.

- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس: بدأت الحكومة في إطلاق برامج لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس، مثل مشروع "كمبيوتر محمول لكل طفل" (laptop per child) في بعض الولايات، وإنشاء مختبرات الكمبيوتر (MHRD, 2004). ومع ذلك، كانت هذه المبادرات غالبًا ما تواجه تحديات تتعلق بالتكلفة، ونقص الكهرباء، وصيانة الأجهزة، ونقص المعلمين المدربين. (Kumar, 2007)
- المبادرات الجامعية: تم إطلاق برامج لدعم الجامعات في بناء مختبرات الكمبيوتر وتوفير اتصال بالإنترنت. كان الهدف هو تزويد الطلاب بمهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات المزدهرة في الهند.
- مبادرات المحتوى: بدأت الجهود الأولية في رقمنة المحتوى التعليمي. على سبيل المثال، تم إنشاء "مبادرة المحتوى التعليمي الوطني (National Digital Content Initiative)" لجمع وتصنيف الموارد التعليمية الرقمية. (Gupta, 2008) ومع ذلك، كانت هذه الجهود مجزأة وغير موحدة.

مرحلة التوسع والابتكار: ظهور المنصات الرقمية والمحتوى (منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – (2010s

شهدت هذه الفترة تحولاً من التركيز على البنية التحتية إلى التركيز على تطوير المنصات والمحتوى الرقمي، والاستفادة من الاتصال المتزايد بالإنترنت.

- مهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية في التعليم :(NMEICT) أطلقت وزارة تنمية الموارد البشرية (MHRD) في عام ٢٠٠٩ "مهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية في التعليم(National Mission on Education through ICT – NMEICT)" بهدف ربط جميع مؤسسات التعليم العالي بالإنترنت وتوفير محتوى تعليمي رقمي عالي الجودة للطلاب مجانًا. كانت هذه المبادرة خطوة كبيرة نحو رقمنة التعليم على نطاق وطني (MHRD, 2009).
- منصة سوايام :(SWAYAM) كجزء من NMEICT، تم إطلاق منصة "سوايامStudy (Webs of Active Learning for Young Aspiring Minds – SWAYAM)" في عام ٢٠١٧. وهي منصة وطنية للدورات التعليمية المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs)، تقدم دورات من نخبة الجامعات الهندية، وتتيح الوصول إلى تعليم عالي الجودة لملايين الطلاب في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية. (SWAYAM, 2017)
- المكتبة الوطنية الرقمية في الهند :(NDLI) وأُطلقت المكتبة الوطنية الرقمية في الهند (National Digital Library of India – NDLI) في عام ٢٠١٨ كبوابة واحدة لتوفير محتوى تعليمي رقمي متعدد اللغات ومتاح للجميع. تضم المكتبة ملايين الكتب والمقالات والموارد التعليمية من مصادر مختلفة، مما يعزز الوصول إلى المعرفة. (NDLI, 2018)
- التعلم عبر الأجهزة المحمولة :(Mobile Learning) مع الانتشار السريع للهواتف الذكية في الهند، بدأت مبادرات التعلم عبر الأجهزة المحمولة في الظهور. ركزت العديد من الشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية على تطوير تطبيقات ومحتوى تعليمي يمكن الوصول إليه عبر الأجهزة المحمولة، مما ساعد في سد الفجوة الرقمية جزئيًا. (Singh & Sharma, 2013)

عصر الذكاء الاصطناعي والتحول الشامل: التخصيص وتحليل البيانات (٢٠١٨ – حتى الآن)

تميزت هذه المرحلة بالتركيز المتزايد على الذكاء الاصطناعي كقوة تحويلية للتعليم، مع التركيز على التعلم المخصص، وتحليل البيانات، والأتمتة.

- استراتيجية الهند الوطنية للذكاء الاصطناعي: في عام ٢٠١٨، نشرت نيتي آيوغ (NITI Aayog)، وهي هيئة حكومية معنية بالسياسات، وثيقة "الذكاء الاصطناعي للجميع" (National Strategy for Artificial Intelligence: AI for All). حددت هذه الوثيقة التعليم كأحد المجالات الرئيسية التي يمكن أن يحدث فيها الذكاء الاصطناعي تأثيراً كبيراً، وشددت على الحاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتنمية المهارات، وتوفير البيانات في هذا المجال (NITI Aayog, 2018).
- السياسة الوطنية للتعليم ٢٠٢٠: (NEP 2020) تعد هذه السياسة علامة فارقة في تاريخ التعليم الهندي، حيث تضع رؤية شاملة للتعليم في القرن الحادي والعشرين. تؤكد السياسة بقوة على أهمية التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحويل نظام التعليم. (MHRD, 2020) تدعو NEP 2020 إلى:
  - مركز تكنولوجيا التعليم الوطني: (NETF) ليكون بمثابة منصة مستقلة لتبادل الأفكار حول استخدام التكنولوجيا في التعليم.
  - التعليم الرقمي الشامل: لضمان وصول جميع الطلاب إلى التعلم الرقمي.
  - دمج التكنولوجيا في المناهج: تدريس الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والترميز كجزء من المناهج الدراسية من سن مبكرة.
  - استخدام الذكاء الاصطناعي للتعلم المخصص: تبني الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين نتائج التعلم وتوفير الدعم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - تطوير القدرات: تدريب المعلمين على استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بفعالية.
- صعود شركات تكنولوجيا التعليم (EdTech) المدعومة بالذكاء الاصطناعي: شهدت الهند طفرة في عدد شركات تكنولوجيا التعليم التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتوفير حلول مبتكرة، مثل التعلم التكيفي، والتقييم الذكي، وأنظمة المساعدة الصوتية، والروبوتات التعليمية (Chopra & Prasad, 2021).

دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في الهند

يقدم الذكاء الاصطناعي مجموعة واسعة من الفرص لتحسين جودة التعليم في الهند، مما يعالج جوانب متعددة من الوصول والإنصاف والفعالية.

التعلم المخصص والتكيفي (Personalized and Adaptive Learning)

تُعد القدرة على تخصيص مسارات التعلم لكل طالب وفقًا لاحتياجاته وقدراته الفردية من أبرز مساهمات الذكاء الاصطناعي في جودة التعليم. في سياق يضم ملايين الطلاب ذوي الخلفيات والقدرات المتنوعة، يوفر التعلم المخصص حلاً قابلاً للتطوير.

- تحديد نقاط القوة والضعف: تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، وخاصة أنظمة التعليم الذكية، خوارزميات التعلم الآلي لتحليل بيانات أداء الطلاب (مثل الإجابات على الأسئلة، ووقت الاستجابة، وأنماط الأخطاء). يمكن لهذه الأنظمة تحديد المفاهيم التي يواجه فيها الطالب صعوبة ونقاط قوته (Baker & Siemens, 2014).
- تقديم المحتوى الموجه: بناءً على هذا التحليل، يمكن للنظام أن يوصي بموارد تعليمية محددة، مثل مقاطع الفيديو، أو التمارين الإضافية، أو القراءات البديلة، التي تتناسب مع أسلوب تعلم الطالب ومستواه. هذا يضمن أن الطلاب يتلقون الدعم الذي يحتاجونه تمامًا وفي الوقت المناسب (Koedinger & Corbett, 2006).
- تعديل سرعة التعلم: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تكييف سرعة تقدم الطالب عبر المنهج الدراسي. يمكن للطلاب الذين يستوعبون المفاهيم بسرعة أن ينتقلوا إلى الأمام، بينما يمكن للذين يحتاجون إلى مزيد من الوقت أن يقضوا وقتًا أطول في مراجعة المواد الصعبة، مما يقلل من احتمالية شعور الطلاب بالإحباط أو الملل.
- تقليل معدلات التسرب: من خلال توفير الدعم المخصص، يمكن للتعلم التكيفي أن يساعد في تقليل معدلات التسرب، خاصة بين الطلاب الذين يواجهون صعوبات أكاديمية أو لديهم احتياجات تعليمية خاصة. (UNESCO, 2019).

- أمثلة هندية: شركات مثل BYJUS وVedantu هي رواد في هذا المجال في الهند، حيث تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتكييف المحتوى والاختبارات لملايين الطلاب (BYJUS, 2023).

تحليل البيانات التعليمية والتنبؤ بالأداء (Learning Analytics and Predictive Performance)

يمكّن الذكاء الاصطناعي من تحليل كميات هائلة من البيانات التعليمية (بيانات تفاعل الطلاب، سجلات الدرجات، بيانات الحضور) لتحديد الأنماط والاتجاهات التي يمكن أن تقدم رؤى قيمة للمعلمين والإداريين وصانعي السياسات. (Siemens & Gasevic, 2012)

- التنبؤ بالطلاب المعرضين للخطر: يمكن لخوارزميات التعلم الآلي التنبؤ بالطلاب الذين قد يواجهون صعوبات أكاديمية أو يكونون عرضة للتسرب بناءً على سلوكهم السابق وأنماط تفاعلهم (Arnold & Pistilli, 2012). هذا يسمح للمؤسسات التعليمية بالتدخل في وقت مبكر وتقديم الدعم الاستباقي.
- تقييم فعالية المناهج وأساليب التدريس: من خلال تحليل بيانات أداء الطلاب عبر مناهج وطرق تدريس مختلفة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحديد الممارسات الأكثر فعالية، مما يسمح للمؤسسات بتحسين مناهجها الدراسية وأساليب التدريس باستمرار. (Johnson et al., 2011).
- تحسين تخصيص الموارد: يمكن أن تساعد تحليلات البيانات في تحديد المجالات التي تحتاج إلى موارد إضافية (مثل التدريس الإضافي أو المواد التعليمية)، مما يضمن استخدام الموارد بكفاءة أكبر.
- تحسين عمليات القبول والتوجيه المهني: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات المتقدمين لمساعدة الجامعات في عمليات القبول، وكذلك تقديم توصيات مهنية مخصصة للطلاب بناءً على مهاراتهم واهتماماتهم واتجاهات سوق العمل. (UGC, 2021)

الأتمتة والكفاءة الإدارية (Automation and Administrative Efficiency)

يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من المهام الإدارية الروتينية والمتكررة في المؤسسات التعليمية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتوفير الوقت للموظفين للتركيز على المهام الأكثر استراتيجية وتفاعلية.

- إدارة القبول والتسجيل: يمكن للروبوتات والمساعدين الافتراضيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي الإجابة على استفسارات الطلاب المحتملين حول القبول، وإرشادات التسجيل، ووثائق الطلبات.
- جدولة الفصول الدراسية وتتبع الحضور: يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحسين جداول الفصول الدراسية بناءً على توفر المعلمين والقاعات واحتياجات الطلاب. يمكن لأنظمة الرؤية الحاسوبية أو التعرف على الوجه أتمتة تتبع الحضور بدقة. (UNESCO, 2019)
- إدارة الموارد البشرية: يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في جدولة المقابلات، ومعالجة كشوف المرتبات، وإدارة سجلات الموظفين، مما يقلل العبء الإداري على الموظفين.
- الدعم الفني ومراكز المساعدة: يمكن لروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التعامل مع استفسارات الدعم الفني الأساسية من الطلاب والموظفين، مما يقلل من الحاجة إلى تدخل بشري (Roll & Wylie, 2016).

تطوير المحتوى التعليمي الذكي (Smart Educational Content Development)

يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في إنشاء وتخصيص وتحديث المحتوى التعليمي بطرق كانت مستحيلة في السابق.

- إنشاء المحتوى التكيفي: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي إنشاء أو تكييف محتوى تعليمي يتناسب مع مستوى فهم الطالب. على سبيل المثال، يمكنها إعادة صياغة المفاهيم المعقدة بلغة أبسط أو تقديم أمثلة مختلفة.
- التقييم الآلي والملاحظات: يمكن للذكاء الاصطناعي تصحيح المهام الموضوعية وتوفير ملاحظات فورية للطلاب. يمكن لأنظمة معالجة اللغة الطبيعية حتى تقييم المقالات المكتوبة وتقديم ملاحظات نوعية (Shermis & Burstein, 2003). هذا يحرر وقت المعلمين للتركيز على المهام الأكثر تعقيداً مثل التقييمات القائمة على المشاريع أو المهارات الناعمة.
- الروبوتات التعليمية (Chatbots) والمساعدون الافتراضيون: يمكن لروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التفاعل مع الطلاب، والإجابة على أسئلتهم، وتقديم التوضيحات، وحتى المشاركة في حوارات تعليمية. هذا يوفر دعمًا على مدار الساعة للطلاب ويقلل من عبء الأسئلة المتكررة على المعلمين.

- ترجمة المحتوى: يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في ترجمة المحتوى التعليمي إلى لغات هندية متعددة، مما يوسع نطاق الوصول ويجعل التعليم أكثر شمولاً.

تمكين المعلمين (Teacher Empowerment)

بدلاً من استبدال المعلمين، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة قوية لتمكينهم، مما يسمح لهم بالتركيز بشكل أكبر على التدريس عالي الجودة والتوجيه الشخصي.

- تخفيف الأعباء الإدارية: من خلال أتمتة المهام الروتينية، يحرر الذكاء الاصطناعي وقت المعلمين للتركيز على التخطيط للدروس، وتصميم الأنشطة التفاعلية، وتقديم الدعم الفردي للطلاب (UNESCO, 2019).
- تحليلات الأداء: يوفر الذكاء الاصطناعي للمعلمين رؤى مفصلة حول أداء طلابهم، مما يمكنهم من تحديد الطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة إضافية أو تحديات أكبر. يمكن للمعلمين استخدام هذه البيانات لتكييف أساليب تدريسهم وتحسين فعاليتهم.
- تطوير مهني: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوصي بالموارد التدريبية والتطوير المهني للمعلمين بناءً على احتياجاتهم ومجالات اهتمامهم، مما يدعم تعلمهم المستمر.
- إنشاء محتوى وموارد: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد المعلمين في إنشاء محتوى تعليمي مخصص، أو البحث عن موارد تعليمية ذات صلة، أو حتى تصميم اختبارات وتقييمات.

السياسات والمبادرات الحكومية في الهند لدعم الذكاء الاصطناعي في التعليم

أدركت الحكومة الهندية أهمية الذكاء الاصطناعي كعامل تمكين رئيسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلقت العديد من السياسات والمبادرات الاستراتيجية لتعزيز تبنيها في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم.

استراتيجية الهند الوطنية للذكاء الاصطناعي: "الذكاء الاصطناعي للجميع" ٢٠١٨

تُعد وثيقة "الذكاء الاصطناعي للجميع" الصادرة عن نيتي آيوغ (NITI Aayog) في عام ٢٠١٨، بمثابة خارطة طريق شاملة لتطوير الذكاء الاصطناعي في الهند. وقد حددت التعليم كأحد القطاعات الخمسة ذات الأولوية للتدخل بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب الرعاية الصحية، والزراعة، والبنية التحتية الذكية، والخدمات اللوجستية.

- الرؤية والأهداف: ركزت الاستراتيجية على تعزيز البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، وبناء القدرات البشرية، وتوفير البيانات ذات الصلة، وتحسين الوصول إلى البنية التحتية الحاسوبية NITI) Aayog, 2018). فيما يتعلق بالتعليم، دعت الاستراتيجية إلى:
  - دمج الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية: لإعداد الطلاب لمهن المستقبل.
  - استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين نتائج التعلم: من خلال التعلم المخصص والتقييم التكيفي.
  - التعاون مع القطاع الخاص: لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي المبتكرة للتعليم.
  - تدريب المعلمين: على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
- آلية التنفيذ المقترحة: اقترحت الاستراتيجية إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، وبرامج حاضنات للشركات الناشئة، ومبادرات لتعزيز الوعي العام بالذكاء الاصطناعي.

السياسة الوطنية للتعليم ٢٠٢٠ (NEP 2020)

تعتبر السياسة الوطنية للتعليم (National Education Policy – NEP) لعام ٢٠٢٠ وثيقة تحويلية تهدف إلى إعادة هيكلة نظام التعليم الهندي بالكامل لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين. تولي هذه السياسة أهمية كبيرة لدور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

- مركز تكنولوجيا التعليم الوطني :(NETF) نصت NEP 2020 على إنشاء "مركز تكنولوجيا التعليم الوطني(National Educational Technology Forum – NETF) " كمنصة مستقلة لتبادل الأفكار حول استخدام التكنولوجيا في التعليم، وتقديم التوجيه لصانعي السياسات بشأن أفضل الممارسات والأبحاث .(MHRD, 2020) يهدف NETF إلى تسريع تبني التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في جميع مستويات التعليم.
- التعليم الرقمي الشامل: تؤكد السياسة على الحاجة إلى "التعليم الرقمي الشامل" لضمان عدم تخلف أي طالب عن الركب بسبب نقص الوصول إلى التكنولوجيا. هذا يشمل توفير البنية التحتية، والموارد الرقمية، والتدريب.
- دمج المهارات الرقمية: تدعو NEP 2020 إلى إدخال مهارات الترميز، وعلوم البيانات، والتفكير الحسابي، والذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية من سن مبكرة، مما يضمن أن الطلاب الهنود مجهزين بمهارات المستقبل.

- التعلم المخصص والتقييم التكيفي: تشجع السياسة صراحةً على استخدام الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتوفير تجارب تعلم مخصصة، وتقييم تكيفي، ودعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (SEN).
- تطوير المحتوى الرقمي: تركز السياسة على تطوير محتوى رقمي عالي الجودة في جميع المواد واللغات الهندية، باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي لتسهيل الترجمة والتخصيص.
- تدريب المعلمين وتطويرهم المهني: تقر NEP 2020 بأن المعلمين هم مفتاح النجاح في هذا التحول. ولذلك، تدعو إلى تدريبهم على استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بفعالية في الفصول الدراسية.

مبادرات أخرى لتعزيز الذكاء الاصطناعي في التعليم

- برامج تطوير المهارات: أطلقت الحكومة ومؤسسات مختلفة برامج تدريب وتنمية مهارات مكثفة في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وعلوم البيانات، بالشراكة مع عمالقة التكنولوجيا. تهدف هذه البرامج إلى سد الفجوة في المهارات بين مخرجات التعليم ومتطلبات الصناعة. (MeitY, 2022)
- مراكز الامتياز في الذكاء الاصطناعي: تم إنشاء مراكز امتياز للذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية الرائدة (مثل IITs و NITs) لتعزيز البحث والتطوير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم.
- منصات التعلم الإلكتروني الحكومية: بالإضافة إلى SWAYAM، هناك منصات أخرى مثل DIKSHA (Digital Infrastructure for Knowledge Sharing) التي تدعم المعلمين والطلاب بمحتوى تعليمي رقمي وموارد تفاعلية، وتستكشف بشكل متزايد دمج ميزات الذكاء الاصطناعي. (DIKSHA, 2023)
- المسابقات والتحديات: تنظم الحكومة والشركات مسابقات وتحديات لتشجيع الابتكار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، مما يحفز الطلاب والباحثين على تطوير حلول جديدة.
- المنحة الوطنية للتعلم بالذكاء الاصطناعي: (NALAI) مبادرة تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات الأساسية في الذكاء الاصطناعي من خلال دورات وورش عمل مجانية.

التحديات والفرص أمام الهند في دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم

على الرغم من الدعم السياسي القوي والنمو السريع في قطاع تكنولوجيا التعليم، تواجه الهند تحديات كبيرة في دمج الذكاء الاصطناعي بفعالية في نظامها التعليمي الواسع. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تقابلها فرص هائلة يمكن أن تدفع الهند إلى طليعة الابتكار التعليمي.

التحديات الرئيسية

- الفجوة الرقمية والوصول غير المتكافئ: على الرغم من انتشار الهواتف الذكية، لا يزال هناك تفاوت كبير في الوصول إلى الأجهزة الرقمية، واتصال الإنترنت عالي السرعة، والكهرباء الموثوقة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والمجتمعات المهمشة. (World Bank, 2016) يمكن أن تؤدي هذه الفجوة إلى تفاقم عدم المساواة في التعليم إذا لم يتم معالجتها بشكل استباقي.
- نقص البنية التحتية التكنولوجية: تفتقر العديد من المدارس والجامعات، وخاصة في المناطق الأقل حظًا، إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم التقنيات المتقدمة. يشمل ذلك أجهزة الكمبيوتر غير الكافية، وشبكات Wi-Fi غير الموثوقة، ونقص الصيانة، مما يعيق تنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي واسعة النطاق. (Chopra & Prasad, 2021)
- تدريب المعلمين وتنمية القدرات: يعتبر المعلمون حجر الزاوية في أي تحول تعليمي. ومع ذلك، يفتقر العديد من المعلمين في الهند إلى التدريب الكافي على كيفية استخدام التقنيات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في ممارساتهم التعليمية. (UNESCO, 2019) يمكن أن تشمل التحديات مقاومة التغيير، ونقص الوعي، والمخاوف بشأن فقدان الوظائف.
- جودة البيانات والخصوصية والأمان: تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات عالية الجودة للتدريب والتشغيل الفعال. تثير جمع ومعالجة وتخزين بيانات الطلاب مخاوف كبيرة تتعلق بالخصوصية والأمان. هناك حاجة إلى أطر قوية لحماية البيانات والشفافية في كيفية استخدام بيانات الطلاب. (Singh & Gupta, 2020)
- تكلفة التنفيذ والتوسع: يمكن أن تكون التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي باهظة الثمن لتطويرها وتنفيذها وصيانتها. يشكل هذا تحديًا كبيرًا للمؤسسات التعليمية ذات الميزانيات المحدودة، وخاصة في القطاع العام. يتطلب التوسع على نطاق وطني استثمارات كبيرة.

- ملاءمة المحتوى والتحيز الخوارزمي: يجب أن يكون المحتوى التعليمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي مناسبًا للسياق الثقافي والاجتماعي واللغوي المتنوع للهند. هناك أيضًا خطر تحيز الخوارزميات إذا كانت بيانات التدريب لا تمثل بشكل كافٍ التنوع السكاني في الهند، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة لبعض المجموعات الطلابية. (NITI Aayog, 2018)
- نقص الوعي والقبول: قد يواجه تبني الذكاء الاصطناعي في التعليم مقاومة من أولياء الأمور أو المعلمين الذين قد لا يفهمون فوائده أو يخشون عواقبه السلبية المحتملة.

الفرص المتاحة:

- سوق تعليمي ضخم ومتنوع: يوفر حجم الهند الهائل وتنوعها الديموغرافي سوقًا هائلاً لتطوير ونشر حلول الذكاء الاصطناعي في التعليم. هذا يجذب الاستثمار ويحفز الابتكار.
- مواهب تكنولوجية وقوة عاملة شابة: تمتلك الهند قوة عاملة تكنولوجية كبيرة وموهوبة، وعدداً كبيراً من خريجي علوم الكمبيوتر والهندسة. (Deloitte, 2019) هذه القاعدة القوية من المواهب يمكنها دفع البحث والتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم.
- الدعم السياسي القوي: يظهر الدعم القوي من الحكومة الهندية، كما يتضح في استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية وNEP 2020، التزامًا واضحًا بدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم. هذا يخلق بيئة مواتية للابتكار والنمو.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص: يمكن أن يؤدي التعاون بين الحكومة، والشركات الخاصة (EdTechs)، والمؤسسات الأكاديمية إلى تسريع تبني الذكاء الاصطناعي في التعليم وتطوير حلول مبتكرة ومستدامة.
- سد فجوات التعلم وتعزيز الإنصاف: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر تعليمًا مخصصًا للطلاب الذين فاتتهم فرص تعليمية، ويقدم دعمًا إضافيًا للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعد على سد فجوات التعلم وتعزيز الإنصاف في التعليم. (UNESCO, 2019)
- التعلم مدى الحياة والتطوير المهني: يمكن للذكاء الاصطناعي تسهيل التعلم مدى الحياة وتوفير فرص التطوير المهني المستمر للمواطنين الهنود، مما يمكنهم من التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.

- الوصول إلى المحتوى عالي الجودة: يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في توزيع المحتوى التعليمي عالي الجودة على نطاق واسع وبلغات متعددة، مما يجعله متاحًا لمجموعة أكبر من المتعلمين.

دليل التخطيط الحديث طويل الأجل:

كيف تُترجم الشركات الرائدة استراتيجيتها إلى خارطة طريق لخمس سنوات[1]

Anders Liu-Lindberg

Leading advisor to senior Finance and FP&A leaders on creating impact through business partnering

يشهد التخطيط طويل الأجل انتعاشًا ملحوظًا. ليس ذلك النهج المُعتمد على جداول البيانات الذي عانت منه العديد من الشركات في الماضي، بل هو نسخة حديثة وأكثر دقة واستراتيجية مصممة لعالم يتميز بالتقلبات والاضطرابات التكنولوجية وتغيرات توقعات العملاء.

يعيد القادة في كل مكان اكتشاف الحقيقة نفسها: إذا لم تُحدد المؤسسة أهدافها عمداً خلال خمس سنوات، فإن جمود الأشهر الخمسة التالية سيُحددها. وعادةً ما لا يكون ذلك في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، يُعد التخطيط طويل الأجل من أكثر العمليات التي يُساء فهمها واستغلالها في عالم الأعمال. تُظهر أبحاث ماكينزي أن أقلية فقط من الشركات تنجح في ربط الاستراتيجية بتخصيص الموارد على مدى أفق زمني متعدد السنوات. وتجد جارتنر أن ثلثي الشركات تفشل في ربط الاستراتيجية طويلة المدى بعمليات وضع الميزانيات. والنتيجة متوقعة: تتباعد الاستراتيجية عن التنفيذ، ويتعثر التحول، ويتبع الاستثمار العادات بدلاً من الطموح.

تحل عملية التخطيط طويل الأجل (Long Range Planning: LRP) الحديثة هذه المشكلات، فهي تمنح القيادة القدرة على تحديد الأولويات بجرأة، وتخصيص الموارد بوعي، وخلق الزخم اللازم لتغيير مسار أداء الشركة. في هذه المقالة، نستكشف شكل التخطيط طويل الأجل عالي المستوى، وكيف يختلف عن النهج التقليدي، وكيف يمكن للشركات تحويله إلى ميزة تنافسية.

لماذا لا يزال التخطيط طويل الأجل مهمًا؟

في عصر التوقعات المتجددة والاستراتيجية الرشيقة، يتساءل بعض القادة عما إذا كان التخطيط طويل الأجل قد عفا عليه الزمن. لكن الشركات التي تتخلى عن التفكير طويل الأجل غالبًا ما ينتهي بها الأمر

[1] Anders Liu-Lindberg, The Modern Long-Range Planning Playbook: How Leading Companies Translate Strategy Into a 5-Year Roadmap, November 20, 2025, Link.

إلى التفاعل مع السوق بدلاً من تشكيله. أصبح التخطيط طويل الأجل اليوم أقل تركيزاً على التنبؤ بالمستقبل، وأكثر تركيزاً على تهيئة المؤسسة لمواجهة حالة عدم اليقين بوضوح وهدف. يلعب التخطيط طويل الأجل الحديث ثلاثة أدوار مميزة:

- يُترجم الاستراتيجية إلى مسار متعدد السنوات، ليس بشكل مُجرد، بل بمصطلحات مالية وتشغيلية وموارد ملموسة.
- يُجبر القيادة على تقديم تنازلات. لا تستطيع الشركات اغتنام جميع الفرص. تُركز عملية التخطيط طويل الأجل المؤسسة على الخطوات التي ستُحسّن الأداء بشكل حقيقي.
- يُنشئ هذا التخطيط أساسًا استراتيجيًا للتخطيط قصير المدى. تتوقف الخطة السنوية والتوقعات المتجددة عن كونها عمليات منفصلة، بل تُصبح امتداداً للخطة طويلة المدى.

وهذا مهم لأن الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح بدون آلية تُفعّلها. تُظهر أبحاث باين أن الشركات التي تتخذ خيارات استراتيجية منضبطة وتُوازن مواردها وفقًا لذلك تُحقق عوائد إجمالية أعلى بكثير للمساهمين. التخطيط طويل الأجل هو الآلية التي تُمكّن من تحقيق هذا التوافق.

لماذا يفشل التخطيط طويل الأجل التقليدي؟

تمتلك معظم المؤسسات ما يُسمى "خطة طويلة المدى"، لكن قلة من فرق القيادة تجدها مفيدة حقًا. تميل المشاكل إلى الوقوع في أنماط متوقعة.

غالبًا ما يعكس التخطيط التقليدي طويل الأجل ميزانية تدريجية بدلاً من التوجه الاستراتيجي. تأخذ الفرق خطة العام الماضي، وتضيف افتراضًا للنمو، وتعدل بعض التكاليف، وتنتج توقعات خمسية لا تمت بصلة تُذكر للاستراتيجية الفعلية.

عادةً ما تكون العملية بطيئة جداً. وبحلول وقت اكتمال التحليل، تكون الافتراضات قد تغيرت. في الأسواق سريعة الحركة، تُعتبر دورة التخطيط التي تمتد لستة أشهر عبئًا بدلاً من أن تكون نقطة قوة.

تميل خطط إعادة التخطيط طويلة المدى التقليدية إلى أن تكون مفصلة للغاية في وقت مبكر جداً. ينغمس القادة في بنود الخطة بدلاً من التراجع للنظر في السيناريوهات والفرص والمخاطر. الدقة مُريحة، لكنها غالبًا ما تكون بلا معنى.

ولعل الأهم من ذلك كله، أن خطط التخطيط طويل الأجل التقليدية نادراً ما تؤثر على تخصيص الموارد. فالميزانيات وخطط التوظيف والقرارات الرأسمالية لا تزال تتبع الأنماط التاريخية بدلاً من الأولويات الاستراتيجية التي حددتها عملية التخطيط.

النتيجة متوقعة: الاستراتيجية مُهملة، والميزانيات مُهملة، والتوقعات المُتجددة تدور في فلكها الخاص. تفقد المؤسسة تماسكها.

كيف يبدو "الجيد": مبادئ التخطيط طويل الأجل الحديث

تتبع المؤسسات التي تُحسن التخطيط طويل الأجل، سواءً كانت شركات صناعية أو شركات استهلاكية أو شركات تقنية أو شركات خدمات، مجموعة من المبادئ التي تجعل العملية أسرع وأكثر استراتيجية وتكاملاً. يتميز التخطيط طويل الأجل الحديث بما يلي:

- يعتمد على الاستراتيجية، ويبدأ بالخيارات الاستراتيجية بدلاً من الأرقام المُستقاة.
- يعتمد على السيناريوهات، مع إدراك أن المستقبل غير مؤكد وأن المرونة ضرورية.
- يعتمد على الدوافع، ويركز التحليل على المتغيرات التشغيلية التي تُحرك الأعمال فعليًا.
- يركز على القيمة، مع التركيز على عائد الاستثمار، وعائد رأس المال المستثمر، وتوليد النقد بدلاً من تفاصيل الميزانية.
- متجددة وديناميكية، تُحدَّث بانتظام بدلاً من أن تُنتَج مرة واحدة وتُنسى.
- متعددة الوظائف، تُدار من قِبل فرق الاستراتيجية والمالية والعمليات والتجارة والتكنولوجيا معًا.

تُحوّل هذه المبادئ التخطيط من مجرد عادة سنوية إلى انضباط قيادي مستمر. فهي تُحوّل التخطيط طويل الأجل إلى حوار حول التوجهات، والمفاضلات، وبناء القدرات، والاستثمار، وهي الأمور الأكثر أهمية للأداء طويل الأجل.

داخل عملية تخطيط طويل الأجل حديثة

على الرغم من اختلاف التفاصيل باختلاف القطاع ومستوى النضج، تتبع عمليات التخطيط طويل الأجل الحديثة عادةً ثماني خطوات مترابطة.

١. تبدأ الدورة بدليل تخطيط يُحدد الهدف، والنطاق، والإيقاع، والأدوار، والأسئلة التي يجب أن تُجيب عليها الخطة. تُوفر هذه الخطوة الانضباط والوضوح اللذين يمنعان العملية من الانجراف إلى ممارسة بيانات.

٢ . يأتي بعد ذلك البحث الخلفي، وهو رؤية خارجية مُحدثة للأسواق، والعملاء، والمنافسين، والتقنيات، والتحولات التنظيمية. فبدون فهم مُتجدد للبيئة، تُخاطر الخطة بأن تكون ذات نظرة رجعية.

٣ . يلي ذلك تحديث الاستراتيجية، حيث تُحدِّث وحدات الأعمال تطلعاتها، وتختبر القيادة الافتراضات الاستراتيجية، وتُعاد تقييم المبادرات الرئيسية. وهنا تلتقي الاستراتيجية بالتخطيط؛ إنها إحدى أهم المراحل.

٤ . تُترجم عملية التحقق من صحة الدوافع الاستراتيجية إلى آليات تشغيلية ومالية. تُراجع افتراضات الإنتاجية، ومحفزات الطلب، وديناميكيات التسعير، وقيود الطاقة الاستيعابية، واتجاهات القوى العاملة بشكل تعاوني عبر مختلف الوظائف.

٥ . ثم تنتقل الفرق إلى مرحلة الترجمة المالية، حيث تُحوِّل الدوافع إلى قوائم أرباح وخسائر متعددة السنوات، وميزانيات عمومية، وتدفقات نقدية. تتضمن هذه المرحلة منطق السيناريوهات، مما يسمح للقادة بدراسة بيئات تنافسية أو اقتصادية مختلفة.

٦ . تُضفي مرحلة المراجعة والتحدي هيكلية على عملية صنع القرار. تُقيّم القيادة مرونة الخطة، وتختبر الافتراضات، وتُحدِّد المخاطر، وتُناقش الأولويات. إن تحدي الافتراضات ليس دليلاً على عدم التوافق؛ بل هو علامة على النضج.

٧ . يُفضي التخطيط طويل الأجل بطبيعة الحال إلى تخصيص رأس المال. بمجرد أن تفهم القيادة الآثار الاستراتيجية والمالية، تُعطي الأولوية للمشاريع والتمويل والاستثمارات. تستخدم الشركات الأكثر تقدمًا هذه الخطوة لتحويل رأس المال عمداً نحو الأولويات الاستراتيجية، وهو أمرٌ تُظهر أبحاث ماكينزي أنه ضروري لتحقيق أداءٍ أفضل من الشركات المماثلة.

٨ . وأخيرًا، في مرحلة التكامل والتسليم، تُشكّل الخطة طويلة المدى الأساس الاستراتيجي للخطة السنوية والتوقعات المتجددة. تُغذّي الافتراضات لوحات معلومات الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية والمراجعات الشهرية.

يضمن هذا الهيكل الشامل أن الاستراتيجية لا تعيش في جزيرة، بل تُصبح العمود الفقري للإيقاع التشغيلي والمالي للمؤسسة.

كيف يرتبط التخطيط طويل الأجل بدورات التخطيط الأخرى؟

من نقاط الضعف الشائعة في التخطيط المؤسسي عدم وجود فاصل بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط السنوي والتوقعات. فكل عملية تُخبر قصةً مختلفة.

يُحلّ التخطيط طويل الأجل هذه المشكلة من خلال وضعه في أعلى هيكل التخطيط، مع تثبيت الخطة السنوية والتوقعات المتجددة أسفله. وعندما يُنفّذ التخطيط على نحوٍ جيد، تكون الروابط واضحة:

- يُحدّد التخطيط طويل الأجل الطموح. تُحدد الخطة السنوية مسار وأولويات السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.
- تُترجم الخطة السنوية الطموح إلى التزامات. تُبنى الأهداف على مسار طويل الأجل بدلاً من بنائها من الصفر.
- ترصد التوقعات المتجددة التقدم، وتكشف عن الاختلافات مبكرًا، وتُطلق إجراءات تصحيحية.

يُتيح هذا التكامل للمؤسسة العمل وفق خطة واحدة. فبدلاً من السعي وراء تصورات متعددة للمستقبل، تتمحور القيادة حول سردية واحدة ومتطورة.

الأثر: ما تجنيه الشركات من التخطيط الحديث طويل الأجل

تتجلى فوائد التخطيط الحديث طويل الأجل بسرعة عندما تتبنى الشركات المبادئ المذكورة سابقًا.

يتحسن تحديد الأولويات لأن القيادة تركز على الخطوات الاستراتيجية القليلة ذات الأهمية الحقيقية.

يصبح التكيف أسرع كلما سلّط منطق السيناريوهات الضوء على كيفية تأثير القوى الخارجية على الأداء. يصبح تخصيص رأس المال أكثر عقلانية، مما يُحوّل الموارد بعيداً عن الاستحقاقات التاريخية نحو أولويات مستقبلية. تتعزز المساءلة لأن الفرق تفهم كيف تؤثر خياراتها على القيمة طويلة الأجل، وليس فقط على نتائج الربع التالي.

التوافق أقل وضوحًا ولكنه بنفس القدر من الأهمية. عندما تتشارك الفرق مساراً واضحًا طويل الأجل، يصبح اتخاذ القرارات أسهل. تصبح المقايضات منطقية. تصبح مناقشات الاستثمار مقصودة بدلاً من أن تكون سياسية. تكتسب المؤسسة لغة مشتركة للمستقبل.

يُظهر تحليل ماكينزي للأداء طويل الأجل أن الشركات ذات التخطيط المنضبط طويل الأجل تحقق عوائد أعلى بكثير للمساهمين وتُظهر مرونة أكبر في فترات الركود. في الأوقات المضطربة، يصبح وضوح الاتجاه ميزة تنافسية.

كيفية بناء خطة أفضل طويلة الأجل

بالنسبة للمؤسسات التي تُحدّث عملياتها، تُحدث بعض الخطوات العملية فرقًا فوريًا. خمسة إصلاحات تُحقق أسرع تحسن في جودة التخطيط طويل الأجل:

- تقصير الدورة: عادةً ما تكون ثمانية أسابيع كافية؛ فالدورات الأطول تُفضي إلى تفاصيل غير ضرورية.
- اربط الخطة بالخيارات الاستراتيجية: لا تُنمذج الأرقام حتى تُؤطر الاستراتيجية الحوار.
- اعتمد نموذجًا موحدًا للدوافع: ابنِ الخطة حول المتغيرات القليلة التي تُحرك معظم النتائج.
- ادمج منطق السيناريو مبكرًا: استخدم سيناريوهات مستقبلية متعددة لتشكيل القرارات، وليس فقط لاختبارها تحت الضغط.
- التكامل مع التخطيط والتنبؤ السنوي: يجب أن يتكامل مخطط التخطيط طويل الأجل بشكل طبيعي مع خطة العام المقبل، وأن يُعزز من خلال التنبؤات المتجددة.

لا تتطلب هذه الإصلاحات عمليات إعادة تنظيم ضخمة أو نماذج تشغيل جديدة، بل تتطلب التركيز والانضباط والوضوح، وهي السمات المميزة للتميز في التخطيط الحديث.

حيث تُمكّن التكنولوجيا من تخطيط أفضل طويل الأجل

التكنولوجيا هي عامل تمكين أخير متزايد الأهمية. تُعاني العديد من المؤسسات من صعوبة استخدام جداول البيانات التي لا تدعم التخطيط القائم على الدوافع، أو القائم على السيناريوهات، أو التخطيط متعدد الوظائف على نطاق واسع. تُعالج منصات التخطيط الحديثة هذه المشكلة من خلال توفير:

- نموذج مُحرك واحد يُغطي الاستراتيجية والعمليات والتمويل.
- نمذجة السيناريوهات في الوقت الفعلي.
- إمكانية دمج الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية، والتدفق النقدي.
- سير عمل وموافقات آلية.
- مصدر واحد لحقيقة البيانات

يُسلط مؤشر PwC لفعالية التمويل الضوء على أن أكثر من ٧٠٪ من المؤسسات تتجه نحو منصات التخطيط المتكاملة لهذه الأسباب تحديداً. لا تُغني التكنولوجيا عن التفكير الاستراتيجي، لكنها تُتيح للمؤسسات استثمار طاقتها في المجالات المهمة: في تشكيل المستقبل، لا في صياغته.

الآن هو الوقت المناسب للارتقاء بالتخطيط طويل الأجل

إذا كان هناك شيء واحد أثبته العقد الماضي، فهو أن حالة عدم اليقين لن تختفي. تتطور الأسواق بشكل أسرع، وتتقلص دورات التكنولوجيا، وتتغير توقعات العملاء، وتتغير ديناميكيات المنافسة دون سابق إنذار. لم يعد التوقف خياراً، والرد المتأخر لا يقل خطورة.

يمنح التخطيط طويل الأجل المؤسسات الوضوح والثقة للتحرك بوعي. فهو يُوازن بين الاستراتيجية والموارد والتنفيذ، ويُجبرها على اتخاذ الخيارات الصعبة التي تُحدد الميزة التنافسية. ويبني هذا سرداً مشتركًا حول وجهة الشركة وما يتطلبه الأمر للوصول إليها.

إذا كانت عملية التخطيط طويل الأجل الحالية لديك تبدو بطيئة أو غير مترابطة أو آلية، فقد حان الوقت لإعادة ضبطها. ابدأ ببطء: اختصر الدورة، ركز على الخيارات الاستراتيجية، ابنِ نموذجًا مُحفّزًا، وادمج العملية مع خطتك السنوية وتوقعاتك المتجددة. كل تحسين يُعزز الزخم.

ستكون الشركات التي تزدهر في العقد القادم هي تلك التي تخطط بنية مُتعمّدة، ليس مرة واحدة في السنة، ولا بمعزل عن غيرها، بل كمنهج استراتيجي مُستمر. ليس السؤال ما إذا كان التخطيط طويل الأجل مهمًا، بل ما إذا كانت عمليتك ستساعدك على قيادة مستقبلك، أم ستترك مستقبلك يقودك.

حان الوقت الآن لبناء نظام تشغيل تخطيطي يُناسب طموحك.

مسؤولية محامٍ استند في مذكراته إلى سوابق وأحكام قضائية غير حقيقية ناتجة عن استخدام أدوات بحث قائمة على الذكاء الاصطناعي

Dr. Habib Al Mulla[1]

UAE

في خطوة غير مسبوقة على مستوى العالم العربي، أصدرت محكمة مركز قطر المالي (QFC Court) حكمًا يتناول لأول مرة مسؤولية محامٍ استند في مذكراته إلى سوابق وأحكام قضائية غير حقيقية ناتجة عن استخدام أدوات بحث قائمة على الذكاء الاصطناعي دون تحقق. شكلت القضية جرس إنذار للمهنة في عصر تتسارع فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل غرف المحامين وقاعات المحاكم.

تعود وقائع الحكم إلى قضية منظورة أمام محكمة مركز قطر المالي، حيث قدم أحد المحامين مذكرة قانونية تضمنت استشهادات بأحكام وسوابق قضائية لدعم دفوعه. وعند تدقيق المحكمة في تلك المراجع، تبيّن أن الأحكام المشار إليها غير موجودة أصلاً في سجلات المحكمة أو أية قواعد بيانات قضائية معتمدة. لاحقًا، أقرّ المحامي بأن هذه المراجع جرى الحصول عليها عبر أدوات بحث رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، دون أن يقوم بالتحقق من صحتها أو وجودها الفعلي.

اعتبرت المحكمة أن ما قام به المحامي يشكل تضليلاً للمحكمة، حتى وإن لم يكن مقصودًا، لأن واجب العناية المهنية يفرض على المحامي التحقق من كل مصدر أو حكم قضائي قبل الاستناد إليه. وأكدت المحكمة أن الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي لا يعفي المحامي من مسؤوليته المهنية، بل يظل هو المسؤول الأول والأخير عن دقة وصحة ما يُقدَّم للمحكمة من وقائع أو سوابق قانونية.

مارست المحكمة سلطتها التقديرية وقررت الاكتفاء بعقوبة الإنذار، مع الامتناع عن ذكر اسم المحامي في الحكم، مراعاةً لكون الواقعة الأولى من نوعها، ولعدم توافر قصد سوء النية، مكتفية بنشر القرار كرسالة تحذيرية واضحة للمجتمع القانوني.

[1] Link

يحمل هذا الحكم أبعاداً قانونية عميقة. فهو يكرّس مبدأً مفاده أن الذكاء الاصطناعي ليس مصدراً قانونيًا، ولا يمكن التعامل مع مخرجاته كسوابق قضائية أو مراجع معتمدة ما لم يتم التحقق منها من مصادر رسمية. كما يعيد الحكم التأكيد على أن واجب الصدق والأمانة المهنية تجاه المحكمة هو واجب شخصي لا يقبل التفويض إلى خوارزمية أو نظام تقني.

يجب أن يدفع هذا الحكم نقابات المحامين والمؤسسات القضائية إلى وضع إرشادات رسمية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد المذكرات القانونية، بما يوازن بين الاستفادة من التطور التكنولوجي والحفاظ على نزاهة العدالة ومصداقية القضاء.

محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

In the name of His Highness Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani,

Emir of the State of Qatar

Neutral Citation: [2025] QIC (E) 3

IN THE QATAR FINANCIAL CENTRE

CIVIL AND COMMERCIAL COURT

FIRST INSTANCE CIRCUIT

ANONYMITY WARNING – SOME CONTENTS OF THIS JUDGMENT HAVE BEEN ANONYMISED. NO PERSON SHALL REVEAL THE IDENTITY OF THE ANOMYISED INDIVIDUAL. ANY SUCH IDENTIFICATION BY ANY PERSON SHALL COMPRISE A CONTEMPT OF COURT FOR WHICH SANCTIONS WILL FOLLOW.

Date: 12 November 2025

CASE NO: CTFIC0033/2025

JONATHAN DAVID SHEPPARD

Claimant

v

JILLION LLC

Defendant

JUDGMENT

Before:

Lord Thomas of Cwmgiedd, President

هل تُقلص الشركات من توظيف الموظفين بسبب الذكاء الاصطناعي ؟[1]

Jaison R. Abel

head of Microeconomics in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Richard Deitz

An economic policy advisor in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Natalia Emanuel

A research economist in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Ben Hyman

A research economist in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

أثار التقدم السريع للذكاء الاصطناعي قلقًا بالغًا من أن هذه التقنية الجديدة ستحل محل الوظائف وتُعيق التوظيف. لاستكشاف آثار الذكاء الاصطناعي على التوظيف، استطلعت استطلاعات الأعمال الإقليمية التي أجريناها في أغسطس الشركات حول تبنيها للذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت قد أجرت أي تعديلات مُقابلة على قواها العاملة. أفادت الشركات بزيادة ملحوظة في استخدام الذكاء الاصطناعي خلال العام الماضي، ومع ذلك، أفادت شركات قليلة جدًا عن تسريحات عمال بسببه. في الواقع، بالنسبة للموظفين الحاليين، تُشير نتائجنا إلى أن الذكاء الاصطناعي يُرجّح أن يُؤدي إلى إعادة تدريب أكثر من فقدان الوظائف، وهو ما يُشابه نتائجنا من العام الماضي. مع ذلك، يؤثر الذكاء الاصطناعي على عملية التوظيف، حيث تُقلص بعض الشركات عمليات التوظيف بسببه، بينما تُضيف شركات أخرى عمالاً مُتقنين لاستخدامه. ومع ذلك، من المتوقع أن تزداد عمليات تسريح العمال وتخفيض خطط التوظيف بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصةً للعاملين الحاصلين على شهادات جامعية.

[1] موقع الفيدرالي الأمريكي نيويورك، Liberty Street Economics، SEPTEMBER 4, 2025، رابط.

المزيد من الشركات تستخدم الذكاء الاصطناعي

سألت استطلاعات الرأي التي أجريناها في أغسطس الشركات في منطقة نيويورك–شمال نيوجيرسي عما إذا كانت قد استخدمت الذكاء الاصطناعي كجزء من عملياتها التجارية خلال الأشهر الستة الماضية، وما إذا كانت تُخطط لاستخدامه خلال الأشهر الستة المقبلة. وشمل ذلك البحث عن المعلومات، والتسويق، وتحليلات الأعمال، وإدارة البيانات، وخدمة العملاء، من بين استخدامات أخرى. لم تُحتسب الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي حصريًا كأداة بحث عن المعلومات دون أي استخدام آخر، ضمن مستخدمي الذكاء الاصطناعي. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، أفادت ٤٠٪ من شركات الخدمات باستخدام الذكاء الاصطناعي هذا العام، بزيادة عن ٢٥٪ في نفس الفترة من العام الماضي، وتتوقع ٤٤٪ منها استخدام الذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الستة المقبلة. بين الشركات المصنعة، شهد استخدام الذكاء الاصطناعي قفزة مماثلة، من ١٦٪ العام الماضي إلى ٢٦٪ هذا العام، مع توقع حوالي ثلث الشركات استخدام الذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الستة المقبلة. وتقترب هذه النسب من الحد الأعلى للدراسات الحالية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مكان العمل.

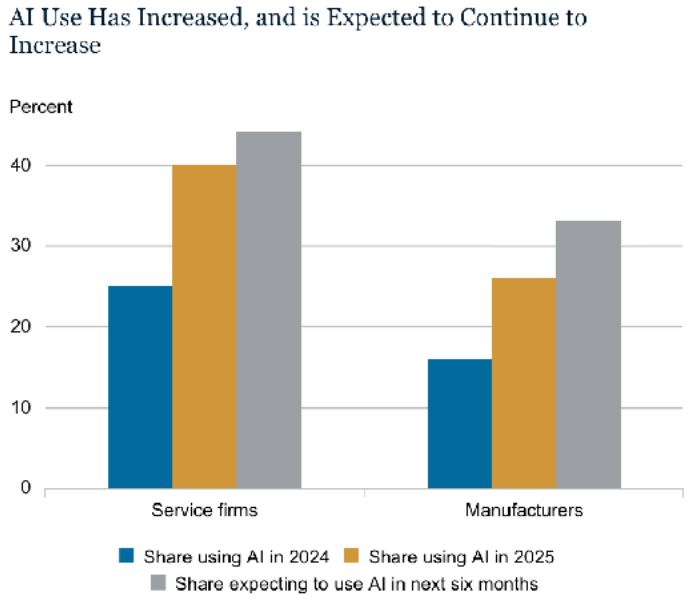

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مسوحات الأعمال الإقليمية، أغسطس ٢٠٢٥.

ملاحظة: لم تُحتسب الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي حصريًا كأداة بحث عن المعلومات، دون أي استخدام آخر، ضمن مستخدمي الذكاء الاصطناعي.

وكما هو متوقع، تفاوت استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل كبير بين الشركات في مختلف القطاعات. على سبيل المثال، أفادت أكثر من نصف الشركات في قطاعات المعلومات والتمويل والخدمات المهنية والتجارية باستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من عملياتها التجارية، بينما لم تُشر أي شركة في قطاع الزراعة إلى استخدامه. ويستخدمه حوالي ٤٠–٤٥٪ من الشركات في قطاعي البيع بالجملة والترفيه والضيافة، وكذلك حوالي ثلث الشركات في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الشخصية والتجزئة.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات التي تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي المدفوعة الأجر قد ازداد مقارنةً بالعام الماضي، مما يدل على تغلغل الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل: أفاد حوالي نصف شركات الخدمات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي باستخدام أدوات مدفوعة الأجر، بزيادة قدرها ١٦ نقطة مئوية عن نفس الفترة من العام الماضي، وكذلك فعلت ٤٦٪ من شركات التصنيع، بزيادة هائلة بلغت ٣٩ نقطة مئوية عن العام الماضي حيث كانت ٧٪ فقط تستخدم الخدمات المدفوعة الأجر.

تستخدم الشركات الذكاء الاصطناعي بطرق مختلفة، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه، مع إبراز بعض الأغراض. يستخدم أكثر من نصف شركات الخدمات وأكثر من ٤٠٪ من الشركات المصنعة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي للبحث عن المعلومات، بينما يستخدم ٥٠–٦٥٪ من كلا النوعين من الشركات الذكاء الاصطناعي للتسويق والإعلان. وكان تحليل الأعمال أيضًا استخدامًا شائعًا. يستخدم حوالي ثلث شركات الخدمات الذكاء الاصطناعي لإدارة البيانات، ويستخدمه حوالي ربعها لخدمة العملاء ولتطوير سير عمل جديدة. كما استخدمت نسبة أصغر، وإن كانت مهمة، من الشركات المصنعة الذكاء الاصطناعي لتطوير سير عمل جديدة، بالإضافة إلى خدمة العملاء ومراقبة الجودة والمحاسبة.

كيف تستخدم الشركات الذكاء الاصطناعي

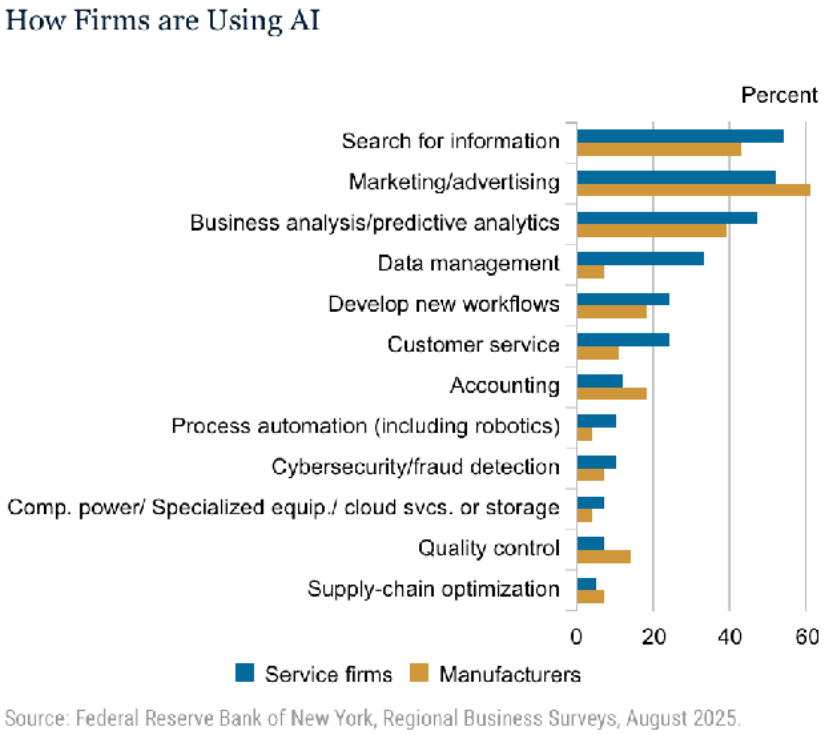

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، استطلاعات الأعمال الإقليمية، أغسطس ٢٠٢٥.

كيف تُعدّل الشركات قواها العاملة؟

سعت استطلاعاتنا إلى تقييم مدى تعديل الشركات لقواها العاملة استجابةً للذكاء الاصطناعي بأربع طرق. أولاً، قد تُسرّح الشركات موظفيها الحاليين مع استبدال الذكاء الاصطناعي بأدوارهم بالكامل. ثانيًا، قد تُقلّل الشركات من التوظيف المُخطط له مع تولي الذكاء الاصطناعي مهام مُعينة أو زيادة الإنتاجية، مما يُقلّل الحاجة إلى عمال جدد. ثالثًا، قد تُؤمّن الشركات موظفين جدداً قادرين على استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية. رابعًا، قد تُقرّر الشركات إعادة تدريب قواها العاملة الحالية للتكيف مع الذكاء الاصطناعي واستخدامه في وظائفها. نُبيّن نسب الشركات التي أجرت كلاً من هذه التعديلات في الرسم البياني أدناه، ونُقارنها بما أبلغتنا به الشركات في مثل هذا الوقت من العام الماضي، بالإضافة إلى توقعاتها للأشهر الستة المُقبلة.

ملاحظة: لم يُسأل الشركات عما إذا كانت قد وظفت عدداً أقل من العمال في عام ٢٠٢٤.

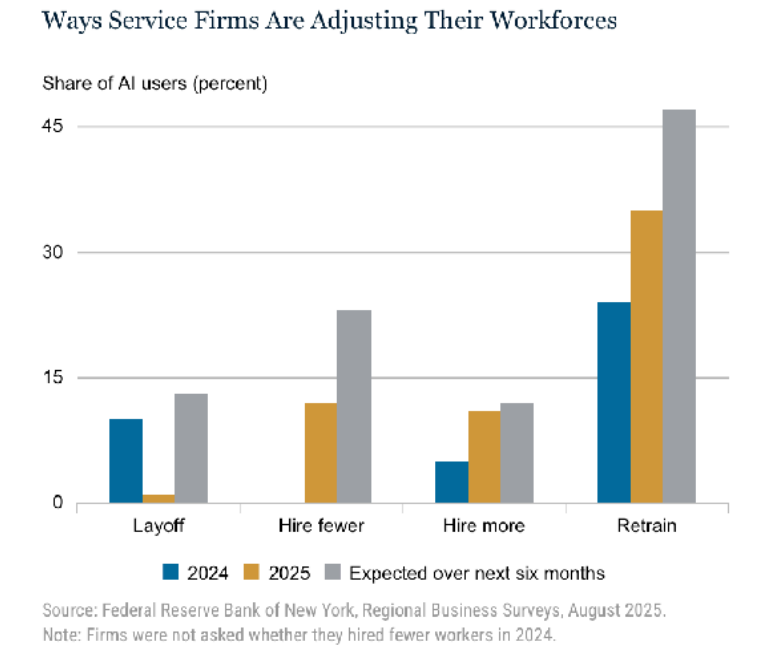

طرق تعديل الشركات المصنعة لقواها العاملة

نسبة مستخدمي الذكاء الاصطناعي (نسبة مئوية)

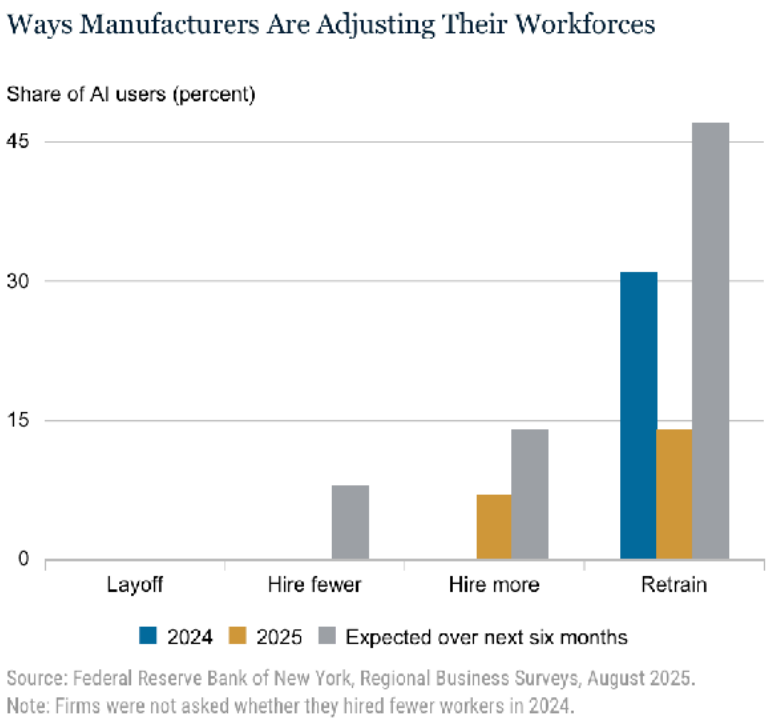

المصدر : بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مسوحات الأعمال الإقليمية، أغسطس ٢٠٢٥ .

ملاحظة : لم يُسأل الشركات عما إذا كانت قد وظفت عدداً أقل من العمال في عام ٢٠٢٤ .

على الرغم من ندرة حالات تسريح العمال بسبب الذكاء الاصطناعي، توقعت شركات الخدمات المزيد من حالات تسريح العمال في الأشهر المقبلة. أفادت ١٪ فقط من شركات الخدمات بتسريح عمال استجابةً للذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الستة الماضية، بانخفاض عن ١٠٪ ممن قالوا إنهم سرّحوا عمالاً بسبب الذكاء الاصطناعي في استطلاع العام الماضي. ومع ذلك، تتوقع ١٣٪ من شركات الخدمات تسريح عمال خلال الأشهر الستة المقبلة. ربما يكون هذا التوقع مُخففًا نظرًا لتوقع نفس النسبة تقريبًا في استطلاع العام الماضي تسريح العمال، بينما في الواقع، لم يفعل ذلك سوى عدد قليل جدًا هذا العام. لم تُبلغ أي شركة مصنعة عن تسريحات عمال هذا العام أو العام الماضي، ولم تتوقع أي منها تسريح عمال خلال الأشهر الستة المقبلة.

ومع ذلك، أفاد حوالي ١٢٪ من شركات الخدمات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي بتوظيف عدد أقل من العمال نتيجةً لاستخدامه خلال الأشهر الستة الماضية، بينما توقع ما يقرب من ربع الشركات التي تخطط لاستخدامه في الأشهر المقبلة توظيف عدد أقل من العمال نتيجةً لذلك (ملاحظة: لم يُطرح هذا السؤال في عام ٢٠٢٤). يتوافق هذا مع نتائج استطلاع إقليمي أجراه بنك دالاس الفيدرالي، والذي وجد أن ١٠٪ من المديرين التنفيذيين أفادوا بأن الذكاء الاصطناعي قلل من حاجتهم إلى العمال. ومن المثير للاهتمام أن انخفاض التوظيف بسبب الذكاء الاصطناعي تركز في الوظائف التي تتطلب شهادة جامعية. وقد تُسهم هذه القيود على التوظيف، ولو جزئيًا، في التقارير التي تُفيد بصعوبة حصول خريجي الجامعات الجدد على وظائف. في المقابل، لم تُخفّض أي شركة مصنعة تستخدم الذكاء الاصطناعي التوظيف بسببه، على الرغم من أن ما يقرب من ١٠٪ توقعوا خفض التوظيف خلال الأشهر الستة المقبلة. لتعويض هذا الانخفاض في التوظيف، أفادت ١١٪ من شركات الخدمات و ٧٪ من شركات التصنيع بأنها وظفت المزيد من العمال بفضل الذكاء الاصطناعي، وتوقعت ١٠–١٥٪ من كلا النوعين من الشركات توظيف عمال جدد بفضل الذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الستة المقبلة. وتشير الشركات إلى أن هذا التوظيف يتركز أيضًا بين حاملي الشهادات الجامعية، بما يتوافق مع نتائج الأبحاث الحديثة الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا. ورغم أن هذا الأمر ليس شائعًا، إلا أن بعض الشركات التي سرحت أو قلصت التوظيف قامت أيضًا بتوظيف عمال جدد، مما يشير إلى أن آثار الذكاء الاصطناعي على القوى العاملة في كل شركة معقدة.

في الوقت نفسه، وكما هو الحال في العام الماضي، أفادت نسبة كبيرة من الشركات بإعادة تدريب عمالها الحاليين المعرضين للذكاء الاصطناعي. ومن بين الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، أفاد ما يزيد قليلاً عن ثلث شركات الخدمات و ١٤٪ من شركات التصنيع بإعادة تدريب عمالها استجابةً للذكاء الاصطناعي. وأفادت الشركات بإعادة تدريب عمالها في مختلف المجالات التعليمية، وإن كانت النسبة أعلى بقليل بين حاملي الشهادات الجامعية. ويتوقع ما يقرب من نصف الشركات من كلا النوعين إعادة تدريب عمالها على استخدام الذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الستة المقبلة، في مختلف المجالات التعليمية أيضًا، وهو ما يشابه التوقعات التي أُبلغ عنها في مثل هذا الوقت من العام الماضي.

تأثيرات اقتصادية متواضعة حتى الآن

بينما تشير استطلاعاتنا إلى أن الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي قد أجرت تعديلات على قواها العاملة نتيجةً لاستخدامه، من المهم الأخذ في الاعتبار أن هذه التأثيرات تنطبق فقط على ما بين ٢٥٪ و ٤٠٪ من الشركات التي تستخدمه. وبالتالي، من المرجح أن تكون أي تأثيرات متوقعة على سوق العمل على مستوى الاقتصاد متواضعة نسبيًا، ولا تشير، على الأقل حتى الآن، إلى انخفاضات كبيرة في التوظيف، لا سيما وأن تأثيرات التوظيف قد تكون إيجابية أو سلبية. في الواقع، تشير استطلاعاتنا إلى أن من لديهم وظائف، هم أكثر عرضة لإعادة تدريبهم من استبدالهم بالذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، خلق الذكاء الاصطناعي فرص عمل للمهرة في استخدامه، حيث قامت بعض الشركات بتوظيف موظفين جدد للعمل بهذه التقنية الناشئة. ومع ذلك، من المرجح أن يكون الذكاء الاصطناعي قد صعّب على بعض الباحثين عن عمل العثور على وظيفة، حيث قلّصت بعض الشركات التوظيف بسبب استخدامه. وبالنظر إلى المستقبل، تتوقع الشركات تسريح المزيد من الموظفين وتقليص التوظيف مع استمرارها في دمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها.

التمويل في ظل استلام الأصل بعد فترة محددة

أوهاج بادنين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

إن الحصول على أصل بقيمة اليوم بعد فترة زمنية محددة وبمواصفات محددة، ممكن بسداد أقساط سنوية مقدما باستخدام معدل مقام، وبتوسيط ثلاثة كسور لها علاقة ببعضها البعض، وهي (٢,١٦٦٦٦٦٦، ١,٦٦٦٦٦٦، ١,٣) وذلك لإيجاد صافي القيمة المحسومة للأصل نهاية المدة والتي هي المحدد لجملة التدفقات النقدية واجبة السداد على طالب الأصل وكذلك التكلفة.

تقوم الفكرة على أن يقوم عميل بشراء أصل يُستلم لاحقا، أي بعد فترة محددة مقابل دفع قسط سنوي مقدما، وذلك باستخدام الآتي:

- النسبة الأولى = ((١÷٦)+٢)
- النسبة الثانية = (١÷٦٠٪)
- النسبة الثالثة = ((١.٣)

معدل مقام يمثل نتيجة ما يتحقق من النسب.

المعطيات: وجود قيمة للأصل اليوم

بناء النموذج:

قيمة الأصل اليوم = س

قيمة صافي القيمة المحسومة نهاية المدة = ص

ص = س ÷ ١.٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦

التكلفة الأولية = ك

ك = ص ÷ ١.٣

جملة التدفقات النقدية = ق

ق = س ÷ ١.٣

ومن ثم بناء معادلة مقام وإثبات الحساب.

مثال لتطبيق المعادلات لايجاد معضل الحصول على أصل بعد فترة محددة مقابل قسط سنوي مقدما:

قيمة الأصل ٢٦٠٠ دولار ويرغب العميل استلام الأصل بعد خمس سنوات، وهنالك لا توجد مؤشرات غير أسعار اليوم على الأصول.

والمطلوب:

ما هي القيمة الحالية المحسوم نهاية المدة؟

ما هي التكلفة الأولية المفترضة؟

ما هي جملة التدفقات النقدية للفترة؟

إثبات التدفقات التقدية المدفوعة سنويا تحقق قيمة الأصل اليوم

إثبات معدل مقام = معدل العائد الداخلي

قيمة الأصل اليوم = ٢٦٠٠ دولار

القيمة الحالية المحسوم نهاية المدة = ٢٦٠٠ ÷ ١.٦٦٦٦٦٦٦٦ =١٥٦٠

التكلفة الاولية = ١٥٦٠ ÷ ١.٣ =١٢٠٠

جملة التدفقات النقدية للفترة = ٢٦٠٠ ÷ ١.٣ = ٢٠٠٠

معدل مقام = (جملة التدفقات النقدية ÷ التكلفة الاولية)^(١÷٦) – ١

معدل مقام = (٢٠٠٠ ÷ ١٢٠٠)^(١÷٦) – ١ = ٨.٨٨٦٪

مطابقة سعر الأصل اليوم = (القيمة الحالية المحسوم ÷ التكلفة الأولية) X جملة التدفقات النقدية

مطابقة سعر الأصل اليوم = (١٥٦٠ ÷ ١٢٠٠) X ٢٠٠٠ = ٢٦٠٠ دولار

معدل مقام		
١.٠٨٨٨٦٦٩	٤٠٠	٣٦٧.٣٥٤٣٦١
١.١٨٥٦٣١١	٤٠٠	٣٣٧.٣٧٣٠٦٦
١.٢٩٠٩٩٤٤	٤٠٠	٣٠٩.٨٣٨٦٦٨
١.٤٠٥٧٢١١	٤٠٠	٢٨٤.٥٥١٤٦٤
١.٥٣٠٦٤٣٢	٤٠٠	٢٦١.٣٢٨٠٥٣
	٢٠٠٠	١٥٦٠.٤٤٥٦١

إثبات معدل مقام = معدل العائد الداخلي

معدل مقام = ٨.٨٨٦٪

العائد الداخلي =٨.٨٨٦٪

-١٥٦.٤٤٥
٤٠٠
٤٠٠
٤٠٠
٤٠٠
٤٠٠
٢٠٠٠

٠.٠٨٨٨٦٧٠٣٩٨

النتائج: تحقق النسبة المذكورة أعلاه مطابقة قيمة الأصل اليوم، لأي فترة زمنية. والأسئلة المثارة:

- هل هي عملية؟
- هل تخدم أصحاب الدخل المحدود كشريحة العمال؟
- هل تدعم التنمية الصناعية والعقارية؟

هدية العدد: هدية العدد: دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية

لمؤلفه: د. محمد محمد مظهر أحمد

رابط التحميل

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

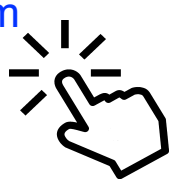

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

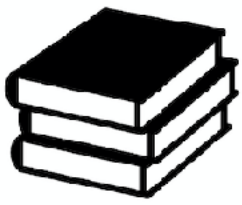

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM